مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية

مُفردات المشروع التطبيقي الأول

أولا: التعريف بالمشروع وأهدافه

ثانيا: الجهة التي ستتولى وضع الخطة وتطبيقها

ثالثا: نطاقات التخطيط المستهدفة

رابعا: مراحل بناء الخطة الاستراتيجية

مشروع
تمكين الأمة المسلمة

تأليف
حسن أحمد الدقي

الطبعة الأولى

المشروع التطبيقي الأول

مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية

مفردات المشروع:

أولا: التعريف بالمشروع وأهدافه

ثانيا: الجهة التي ستتولى وضع الخطة وتطبيقها

ثالثا: نطاقات التخطيط المستهدفة

رابعا: مراحل بناء الخطة الاستراتيجية، وهي سبع مراحل كما يلي:

1- مرحلة التي تشكيل فريق العمل، واعتماد الوثيقة الأساسية للمشروع
2- مرحلة اعتماد الهيكل الإداري والتوصيف الوظيفي للمشروع
3- مرحلة المُقدِّمات والملفات التي تحتاجها الخطة الاستراتيجية
4- مرحلة توقع سيناريوهات الوضع الحالي
5- مرحلة البلورة التمهيدية للرؤية الاستراتيجية
6- مرحلة دراسة بيئة المشروع، وتحليل الفجوة
7- مرحلة بناء الخطة الاستراتيجية في شكلها النهائي



أولا: التعريف بالمشروع وأهدافه

مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، هو حراك تخصصي ومؤسَّسي شامل، يهدف إلى دراسة العوامل الداخلية، والخارجية، المؤثرة في الصراع الناشب على الساحة الثورية، ومآلات الثورة على المدى القريب والبعيد، وتحقيق تعبئة شاملة لطاقات القوى الثورية والشعبية، والتصدي للاختراقات الداخلية والخارجية، وبالتالي تحقيق غايتي الثورة الأساسيَّتين، وهما: استكمال إسقاط النظام القمعي بالقضاء على جذور الدولة العميقة، وإقامة النظام السياسي الراشدي الذي يعبر عن ثورة الأمة.

أهداف مشروع وضع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية:

يمكن حصر الأهداف التالية، التي سوف تحققها عملية وضع الخطة الاستراتيجية في مراحلها المختلفة:

1- استخدام التخطيط الاستراتيجي، لإدخال عوامل جديدة في الساحة الثورية، تواجه العوامل الفوضوية السائدة فيها، والتي ما تؤدي عادة إلى ميلان كفة الصراع، لصالح أعداء الثورة في الداخل والخارج.

2- اعتماد الأداء القيادي في الساحة الثورية، على عمليات التخطيط الاستراتيجي كمهمة أساسية في إدارة الصراع.

3- دعم الساحة الثورية بمؤسسات تُعني بالتخطيط الاستراتيجي، وتوظيف الخبرات، والعقول الاستراتيجية في الأمة.

4- تدريب وإعداد فرق وقدرات بشرية متخصصة، في التخطيط الاستراتيجي.

5- توظيف التخطيط الاستراتيجي، لتحقيق أدوار الإنذار المُبكّر في الساحة الثورية، ورصد التحولات قبل وقوعها.

6- سد فجوة التخطيط الاستراتيجي، بين أداء الأعداء في الداخل والخارج، وبين أداء قيادات الساحة الثورية.

7- تنمية وتعبئة الموارد البشرية، من خلال التخطيط الاستراتيجي.

8- جمع وأرشفة وتوظيف المعلومات الأساسية والقاعدية، عن جميع الفئات المؤثرة في الساحة الثورية، في الداخل والخارج.

9- ربط التخطيط والأداء الاستراتيجي في الساحة الثورية، بمعايير التخطيط الاستراتيجي على مستوى الأمة، والإقليم الذي تنتمي له الساحة الثورية المعنية.

10- بلورة المنظومة القيمية الحضارية، لمشروع الأمة المسلمة، وترسيخها من خلال بناء مسارات الخطة الاستراتيجية، وتطبيقاتها.

11- استثمار بيئة التخطيط الاستراتيجي، لإعداد القيادات القادرة على إدارة الصراع.

12- توظيف الدروس الكبرى للصراع، في ساحات الثورة المختلفة، وعلى وجه الخصوص، دروس عشريَّة الربيع العربي الأولى.

13- تحقيق الاستعداد المبكر للثورة وإدارة الصراع، في حال تمَّ وضع هذه الخطة للساحات التي لم تبدأ فيها الثورة بعد، والتخفيف من التضحيات في مواجهة الطغيان.

ثانيا: الجهة التي ستتولى وضع الخطة وتطبيقها

يمكن تبنِّي مشروع وضع الخطة الاستراتيجية، من قبل أي جهة مُبادرة أو مُتطوِّعة في الساحة الثورية، كالحكومة الثورية، في حال وجودها، أو كالفصيل المقاتل، أو كالحزب السياسي، أو كالمركز البحثي؛ كما يمكن أن تتعاون أكثر من جهة على تحقيق المهمة، وفيما يلي قائمة بالمؤسسات، والهيئات المرشحة لوضع مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية:

الجهة الأولى: هي حكومة الثورة، بغض النظر عن المرحلة التي تمر بها الساحة الثورية، سواء قبل استكمال التحرير أو في خضم المراحل الأولى للتمكين، أو ما بعد التمكين والاستقرار، فهو دور أساسي منوط بالحكومة الثورية، قبل غيرها من الهيئات في الساحة الثورية.



الجهة الثانية: مراكز البحوث والدراسات الداعمة للثورة، فهي الجهة المتخصصة الأولى، التي يقع على كاهلها واجب وضع هذه الخطة، سواء انفرد مركز بعينه للقيام بهذا الواجب، أو تعاون أكثر من مركز عليه.

الجهة الثالثة: الأحزاب السياسية، والجماعات، والتيارات، والفصائل الثورية، بسبب وقوع مهمة النظر في المصالح العليا للساحات الثورية، على كاهل هذه الهيئات والمؤسسات، سواء تم الأمر من خلال مركز دراسات تابع للهيئة المعنيَّة، أو وِحدة بحوث ودراسات.

الجهة الرابعة: أفراد متطوعون، ينتمون للساحة الثورية، ويقومون بتأسيس شبكة من المتخصصين والمُهتمين، تتولى وضع الخطة الاستراتيجية، وفق الطاقات البشرية والإمكانات المتاحة لهم، سواء تم الأمر داخل الساحة الثوريَّة المعنية أم خارجها.

وإن أهم ملاحظتين في مسألة الجهة التي ستتولى وضع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية هي: الملاحظة الأولى أن جميع الجهات التي تُشكِّلُ الساحة الثورية رسمية كانت أم شعبية بحاجة إلى مقاربة استراتيجية ورؤية شاملة، وعليه فإن تقدم جهة ما للقيام بهذه المهمة لا يُعفي بقية الجهات من التخطيط الاستراتيجي.

وتخضع عملية وضع وتطبيق الخطة الاستراتيجية في الساحة الثورية، لعدة اعتبارات، ومن أهمها ما يلي:

- ينبغي أن يتمتع الأفراد المرشحون للانخراط في هذا المشروع، بمجموعة من الشروط والقابليات العِلمية والعَملية، التي تؤهلهم للوفاء بمتطلبات التعامل مع المشروع، وفي مقدمتها العدالة، والسيرة الذاتية الحسنة، واستيفاء الحد اللازم من العلم الشرعي والعلوم التخصصية الحديثة، وخاصة في مجال التخطيط الاستراتيجي، والعلوم الأخرى، والممارسة والخبرة في ميدان التخصص، والممارسة القيادية في أحد ميادين الصراع، الفكري، أو السياسي، أو العسكري، أو الإعلامي، أو غيرها.

- مع تولِّي جهة ثورية محددة عملية وضع الخطة الاستراتيجية، فإن ذلك لا يعني انفرادها في التفكير، وإدارة مراحل التخطيط، بل ينبغي إشراك الجهات الأخرى، في أكثر من مرحلة وبالذات في مرحلة إعداد الملفات والمُقدمات الأولى للخطة، ومرحلة توقع سيناريوهات الوضع الحالي ومآلاته، ومرحلة البلورة التمهيدية للرؤية الاستراتيجية.
- مسؤولية تطبيق الخطة الاستراتيجية في الساحة الثورية، هي مسؤولية تشمل الشعب بكل مكوناته، ومؤسساته، وكل بحسب قدرته وتخصصه.
- إن أكبر قدر من مسؤولية التطبيق للخطة الاستراتيجية، إنما يقع على كاهل الحكومة الثورية، وأجهزتها المختلفة، بحكم موقعها.
- وتأتي المُكونات الثورية والسياسية في الساحة الثورية، في المستوى الثاني من العناية بتطبيق الخطة، من فصائل مقاتلة وأحزاب سياسية وقيادات جهوية، وخصوصا فيما يقع تحت مسؤوليتها.
- ويعتبر دور مراكز البحوث والدراسات، هو الدور الفني والتخصصي، من حيث الإشراف، ومتابعة تطبيق الخطة الاستراتيجية، ومراقبة الأداء، وتطوير الخطة والإضافة عليها.
- لا تنتهي مهمة الجهة المشرفة على وضع الخطة الاستراتيجية، بمجرَّد إعداد الوثيقة النهائية للخطة، بل هي خطة حيَّة ومتطورة، بحسب تجدد الأحوال المحلية والعالمية.
- لا تقف حدود المسؤولية في تطبيق الخطة الاستراتيجية، على المؤسسات والهيئات، بل تتسع لتشمل الأفراد، من المتخصصين، والاستشاريين، والإعلاميين، ومن يقع على كاهلهم مسؤولية توجيه المجتمع، فعليهم تقع مهمة توظيف مخرجات الخطة الاستراتيجية، والإسهام في مراقبة الأداء على المستوى الشعبي.
- تتطور وتتسع قاعدة البيانات، ونتائج الدراسات التي أوجدتها عملية وضع الخطة الاستراتيجية، حتى تتحول إلى مركز بيانات، تنتفع منه البلاد على المدى القريب والبعيد.

ثالثا: نطاقات التخطيط المستهدفة

يعمل مشــروع الخطة الاســتراتيجية للســاحة الثورية، في نطاقين متلازمين ومتكاملين، فأما النطاق الأول فهو نطاق التخطيط للقُطر والمجتمع، التي تشــتعل فيه الثورة، أو ذاك الذي يُراد إشــعال الثورة فيه لإســقاط أنظمة الطواغيت، مع شــمول الخطة للتداخلات الجيوســياســية الإقليمية، والعالمية المؤثرة في القُطر، ويشــمل هذا النطاق بناء الرؤية والحُلم النهائي للمجتمع الثائر، وشــكل النظام السـياسـي في البلاد، من حيث التصـور وآليات التطبيق، ووضـع المجتمع من حيث الأمان والمَنَعَة والتمكين، في كل ســاحاته العســكرية، والأمنية، والاجتماعية، والاقتصــادية، وعلاقة هذا المجتمع، ببقية مجتمعات الأمة المســلمة، وشــعوب العالم.

وأما النطاق الثاني فهو نطاق التخطيط للمؤســســة، التي تتبنَّى وضــع مشــروع الخطة الاســتراتيجية للســاحة الثورية، ســواء كانت حكومة ثورية، أو جماعة، أو تياراً، أو مركزا بحثيا؛ وتحديد تلك المؤسسة للرؤية والمهمة التي ترسمها لنفسها، في ظل الرؤية والحُلم الذي ورد في النطاق الأول من هذه الخطة، وخيارات الدعم والمشاركة التي تتبناها في ظل هذا النطاق، لتحقيق غايات المشروع.

وعليه فإن عملية تحديد النطاقين، في الخطة الاســتراتيجية للســاحة الثورية، إنما هي عملية مزدوجة ومترافقة، طوال مرحلة وضـع الخطة الاسـتراتيجية، فمثال النطاق الأول، ما ورد على لسـان نبي الله يوسـف عليه السـلام: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ يوسـف:47-49، فحدد يوسـف عليه السـلام نطاق رؤيته، وحُلمه الاســتراتيجي، الذي ينبغي على المجتمع المصــري آنذاك أن يحققه، وفي مرحلة ثانية، حدد يوســف عليه الســلام نطاق مهمته ودوره، الذي ســيقوم به في ظل النطاق الأول، فقال عليه الســلام: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ يوسف:55.

رابعا: مراحل بناء الخطة الاستراتيجية

ويختزل هذا المخطط مراحل الخطة الاستراتيجية السبعة:



المرحلة الأولى: مرحلة تشكيل فريق العمل واعتماد الوثيقة الأساسية للمشروع

وهي المرحلة التي يتم فيها تحديد وتكليف فريق العمل، الذي سيتولى قيادة ووضع مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، واعتماد الوثيقة الأساسية للمشروع، والتي تلخص طبيعة المشروع وحدود التكليف، وفق ما يلي:

- يبدأ تأسيس فريق العمل بحسب الجهة التي سوف تتبنى المشروع، ففي حالة المؤسسات، كالحكومة الثورية، ومراكز الدراسات، والأحزاب السياسية، فسوف يبدأ المشروع عبر قرار قيادي من المؤسسة، وتسمية فريق العمل؛ أما في حال بادرت مجموعة متطوعة، لحمل هذا المشروع على عاتقها، كفرض كفاية وخدمة للساحة الثورية، فيمكنهم أن يبدأوا بتأسيس خليَّة، تضع الوثيقة الأساسية للمشروع، ثم تبدأ تلك الخلية بتشكيل فريق هيئة الخطة الاستراتيجية.



- مع ضـرورة تسـمية بعض أو أحد قيادات المؤسـسـة، والجهة المشـرفة على وضـع الخطة الاسـتراتيجية، وتنسـيبهم كأعضـاء في فريق عمل الخطة، وعدم اكتفاء قيادة المؤســسـة بدور الإشـراف عن بُعد، وضـرورة اعتماد برنامج دوري، يطِّلع من خلاله بقية أعضاء قيادة الهيئة، على سير العمل ومشاركتهم الجزئية في المناقشات؛ وإلا فإن غياب قيادة المؤســســة عن مجريات المشــروع، يمكن أن يؤدي إلى عرقلة عمل الفريق، نتيجة جهل القادة بطبيعة المشروع وتطوره.
- توضـع الوثيقة الأسـاسـية للمشـروع، بمبادرة من الجهة الراعية للمشـروع، كالحكومة الثورية، أو مراكز الدراســات، أو الأحزاب، أو التيارات، والجماعات، أو مبادرة المتطوعين؛ ومن أهم محتويات الوثيقة الأساسيَّة للمشروع، النقاط التالية:
  - ملخص بالمهمة التي سيؤديها فريق العمل.
  - تحديد الجهة الأساسية المشرفة على المشروع.
  - تحديد أسماء أعضاء هيئة الخطة الاستراتيجية.
  - تحديد الهيكل الإداري والمؤســسـي، ولائحة العمل التنظيمية، التي سـوف تلتزم بها هيئة وضع الخطة (سيأتي شرحه في المرحلة الثانية).
  - تحديد المدة الزمنية للانتهاء من وضع الخطة.
  - تحـديـد الميزانيـة التقـديريـة لوضــع الخطـة، وفي حـال قيـام متطوعين بالمشروع، يتوجب عليهم توفير الحد الأدنى من الدعم للفريق، وطرق تحصيله.

المرحلة الثانية: مرحلة اعتماد الهيكل الإداري والتوصيف الوظيفي للمشروع

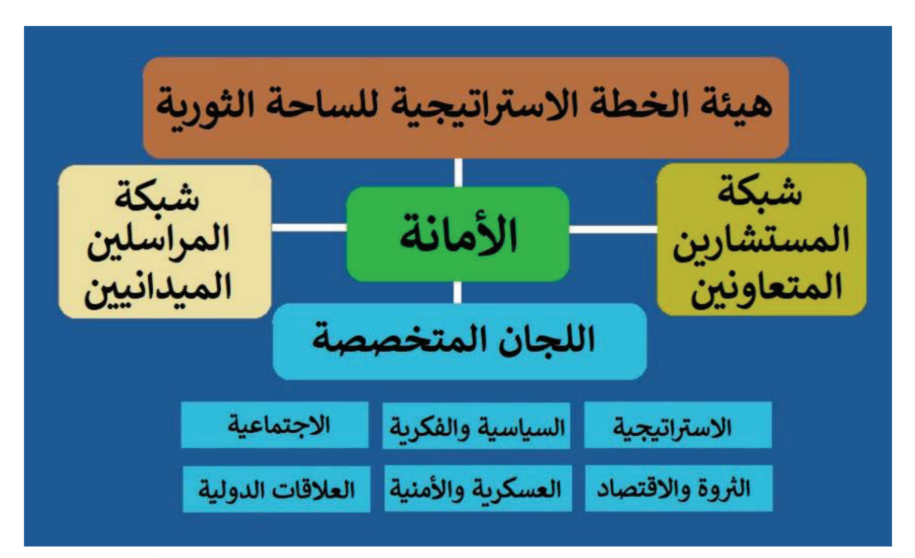
وهي مرحلة البناء المؤسسي، التي سوف تضبط عملية وضع الخطة الاستراتيجية للســاحة الثورية، من خلال التنظيم الإداري والهيكلي، ومعايير الأداء، التي تحول دون الإرباك والتخبط، الذي تعانيه المشاريع الفكرية عادة.

وفيما يلي الهيكل الإداري المقترح لفريق عمل وضــع الخطة الاســتراتيجيـة، وتوصيـف لوظائفه، وذلك في حدوده الأسـاسـية، من حيث التخصـص والمسـؤولية،

ويمكن للجهة التي ستقوم بتبنِّي المشروع، أن تحدد الحجم المؤسسي الذي يتناسب وقدراتها، بحيث يمكن ضغط وتوسيع عدد المشاركين، وتخصصاتهم، من المتفرغين والمتطوعين، بحسب لظروف وامكانيات تلك الجهة، ويمكن تخفيض مستوى الأداء البشري والمؤسسي والتخصصي، إلى أدنى مستوى يفي بغرض الدراسة الاستراتيجية، في حال لم يتمكن المعنيون من توفير المستوى المتقدم.

مع ملاحظة مهمة، وهي أنه لا ينبغي أن يحول ثقل المهمة، دون التقدم نحوها، وحمل تكاليف إنجازها، لأنها من فروض الكفاية، التي تحتاجها الساحات الثورية بشدَّة، والتي يأثم الناس بتركها، إذا لم يتقدم أحد منهم لحملها.

وفي المخطط التالي وصف للهيكل المقترح، الذي يمكن من خلاله إنجاز المشروع: تحت مُسمَّى هيئة الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية



- تعريف وتوصيف وظائف هيئة الخطة للساحة الثورية:

هيئة الخطة الاستراتيجية، هي عبارة عن مجلس الشورى، أو مجلس الأمناء، الذي يتولى الإشراف الكامل على وضع الخطة الاستراتيجية ومتابعتها، وفرز وإقرار الخيارات الأساسية فيها، ويستخدم أعضاؤه التصويت بالأغلبية المطلقة، في إقرار مسائل الخطة وقضاياها، ويدير الهيئة رئيس يُنتخب من قبل أعضاء الهيئة،



ويتولى مهمة نائب رئيس الهيئة مسـؤول لجنة الاسـتراتيجية بحكم منصـبه، ويتولى الأمين العام سكرتارية الجلسات، وشؤونها بحكم منصبه.

توصيف أعمال الهيئة:

- مناقشـة وإقرار وتعديل، برنامج ومراحل، وضع الخطة الاستراتيجية.
- وضع واعتماد، معايير الأداء، التي سوف تلتزم بها الهيئة في عملها.
- اعتماد برنامج، وإدارة حلقات العصف الذهني، داخل الهيئة وخارجها.
- تسمية واعتماد مسؤولي اللجان المتخصصة، وخططها ونتائج أعمالها، على أن يكون مسؤولو اللجان المتخصصة، من ضمن أعضاء الهيئة.
- اعتماد قائمة المستشارين والمتخصصين المتعاونين وخطة تكليفهم.
- اعتماد دخول أعضاء جدد للهيئة وإعفاء المعتذرين.
- اعتماد اسم الأمين العام وخطة الأمانة التنفيذية.
- اعتماد ميزانية المشروع والحساب الختامي.

● تعريف وتوصيف وظائف الأمانة العامة:

الأمانة العامة هي مركز العمليات، وإدارة شؤون الخطة الاستراتيجية، وعلاقاتها الخارجية والتنسيق بين وظائفها.

توصيف أعمال الأمانة العامة:

- تنفيذ ومتابعة قرارات هيئة الخطة الاستراتيجية.
- تنسيق الأعمال وتكاملها بين وحدات المشروع وأفراده.
- اقتراح وعرض أسماء مسؤولي اللجان التخصصية.
- اقتراح وعرض أسماء وتخصصات قائمة المستشارين المتعاونين.
- وضع واعتماد أسماء وتخصصات وواجبات المراسلين الميدانيين.
- وضـع وعرض ميزانية المشـروع، والحسـاب الختامي، ونظام المكافآت على الهيئة.

- تعريف شبكة المستشارين المتعاونين:

شبكة المستشارين المتعاونين، عبارة عن قائمة من المتخصصين، في مختلف الشؤون التي تحتاجها، مهمة وضع الخطة الاستراتيجية، في الساحة الثورية، والذين يُعرفون بقدراتهم المُتقدمة في تخصصاتهم، وتتولى الأمانة العامة طرائق توظيف قدراتهم وتنسيقها في خدمة المشروع.

- تعريف شبكة المراسلين الميدانيين:

شبكة المراسلين الميدانيين، تتكون من الطاقات البشرية المتطوعة، والمتعاونة، لخدمة وإسناد مشروع الخطة الاستراتيجية، وتتوزع هذه الشبكة في قطاعات المجتمع المختلفة، وتعين الأمانة العامة، على جمع المعلومات، وقياس الرأي العام، وغير ذلك من المهام التي تُحددها الأمانة العامة.

- توصيف مهام اللجان المتخصصة:

مهام اللجنة الاستراتيجية:

- تقترح خارطة طريق لوضع الخطة الاستراتيجية ومراحلها الأساسية.
- تُبلور معايير الأداء القِيَمي والفني، في مشروع الخطة الاستراتيجية.
- تضع نماذج العمل الفني المعتمدة، في إعداد الخطة الاستراتيجية.
- تضع خطة جمع المعلومات القاعدية، التي ستدعم وضع الخطة الاستراتيجية.
- تشرف على دراسة وتحليل الفجوة، باستخدام المنهج الإسلامي من القرآن والسنة، وتاريخ الأمة المسلمة، وباستخدام نماذج أدوات التقويم والتحليل الحديثة كأداة SWAT وأداة PESTLE وSPACE ANALYSIS وغيرها.

مهام اللجنة السياسية والفكرية:

- تُبلور وتعد وثيقة النظام السياسي الراشدي.
- تدرس وتعد ملامح المشروع السياسي، بعد انتهاء مرحلة التقويم.
- تُعد دراسة حول الدروس الكبرى للسنين العشر الأولى من الربيع العربي



- تجمع قاعدة بيانات حول الواقع السياسي، والتيارات السياسية في البلاد.
- تجمع المعلومات حول نماذج وآثار الممارسة السياسية، في تاريخ النظام السياسي، في صناعة الأزمات في الداخل والخارج.
- تدرس أثار استخدام النظام السياسي، للنظام القضائي، في فرض السيطرة على المجتمع، من الناحية الصناعة القانونية والممارسة القانونية.

مهام لجنة الثروة والاقتصاد:

- تجمع قاعدة بيانات الثروات الاقتصادية المختلفة في البلاد ومستقبلها.
- تجمع قاعدة بيانات بالجهات المتحكمة في الأداء الاقتصادي في البلاد.
- تعد دراسة حول الآثار التي خلفها النظام السياسي، على الأداء الاقتصادي، ونظام السيطرة والتحكم الذي مارسه النظام السياسي، عبر الأداء المالي والاقتصادي والقانوني.
- تدرس آثار التعامل بالربا على الاقتصاد، والحياة الاجتماعية.
- تعد دراسة حول واقع مؤسسات القطاع العام الخدمية والإنتاجية والصناعية وواقع القطاع الخاص.
- تدرس تأثير العلاقات الدولية والإقليمية على الأداء الاقتصادي في البلاد.
- تدرس آثار الأداء الاقتصادي على البيئة الاجتماعية وخصوصا من ناحية الأمن الغذائي والمائي.
- تعد دراسة حول طبيعة التداخل الاقتصادي الإقليمي والعالمي وآثاره.

مهام اللجنة الاجتماعية (وتشمل الاجتماع والتعليم والصحة):

- تجمع قاعدة بيانات بخارطة التوزع السكاني في البلاد.
- تعد دراسة حول الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية، التي خلَّفها النظام السياسي على المجتمع وفئاته المختلفة.
- تعد دراسة حول الفجوة التعليمية في البلاد.
- تعد دراسة حول الفجوة الصحية والغذائية والدوائية في البلاد.



- تجمع قاعدة بيانات حول الأيدي العاملة والتخصصات في البلاد.
- تعد دراسة حول الانتهاكات وتدمير البيئة التي مارسها النظام السياسي في البلاد.

مهام اللجنة العسكرية والأمنية:

- تدرس واقع وتاريخ الأداء القمعي في ظل المؤسسة الأمنية والعسكرية للنظام.
- تدرس الأزمات الأمنية والعسكرية الداخلية والخارجية التي تعرضت لها البلاد في ظل النظام السياسي.
- تعد دراسة حول ممارسات تاريخ القمع الأمني للمجتمع، ورموز القمع الأمني، وتأثير الأمن على النظام القضائي، والشُّرَطي، والاقتصادي، والاجتماعي، في المراحل التاريخية المختلفة للنظام السياسي.
- تعد دراسة حول الاختراقات الأمنية الدولية والإقليمية، لأجهزة الدولة والتي تحققت في ظل النظام السياسي.
- تعد دراسة حول الاتفاقيات الأمنية والعسكرية الخارجية، في ظل النظام السياسي، والعقود المالية والرشاوى التي شهدتها تلك المؤسسات.
- تعد دراسة حول الاختراقات والآثار الأمنية، والنفسية، التي مارسها النظام السياسي ضد المجموعات الإسلامية، والسياسية، والفكرية، في المجتمع.
- تعد دراسة حو ل الاختراقات الأمنية، والعقائدية، والفكرية، والأخلاقية، التي قامت بها الدول والمجموعات العقائدية الخارجية في واقع المجتمع.

مهام لجنة العلاقات الدولية:

- تُعد ملخص بأهم الاجتهادات الحديثة حول مشروع الأمة المسلمة.
- تعد دراسة بأهم التطورات في مستقبل النظامين العالمي والإقليمي.
- تعد دراسة حول ممارسات النظامين العالمي والإقليمي، في علاقتهما بالبلاد وتأثيرها على المدى البعيد.



- تعد دراســة حول طبيعة أنظمة الحكم الْمَلَكيَّة، والعســكريَّة، وتاريخها في العالم العربي والإسلامي ومآلاتها.
- تعد دراســة حول التجربة الســياســية التركية، وعلاقتها بســاحات الثورة وسيناريوهات المستقبل التركي.
- تعد دراسة حول المسيرة الجهادية في أفغانستان، ضد التحالف العسكري (الناتو) وسيناريوهات المستقبل الأفغاني.
- تعد دراسة حول الدروس الكبرى في أداء الثورة المضادة، التي قادها النظام العالمي والإقليمي والعربي، ضـد سـاحات الثورة العربية، خلال العشـرية الأولى من الربيع العربي.

المرحلة الثالثة: مرحلة الْمُقدِّمَات والملفات التي تحتاجها الخطة الاستراتيجية

وهي المرحلة التي ســتكون مدخلا أســاســيا، لتهيئة فريق العمل المعني بوضــع الخطة الاســتراتيجية، لممارســة أدواره في وضــع الخطة الاســتراتيجية، من خلال اسـتيعابه للبيئة والظروف، التي تهيمن على السـاحة الثوريَّة المعنيَّة، وعلى العالم، وعلى الأمـة المســلمـة؛ وحتى يقف على الـدروس الكبرى في تـاريخ الأمـة المســلمـة الحديث، ويقترب من الاجتهادات المطروحة في المشروع الإسلامي، والمعايير العقائدية والاســتراتيجية التي تحكمه، ويســتوعب طبيعة التحولات التي يخضــع لها النظام العالمي والإقليمي، ويَسْــهُل عليه بالتالي التعامل مع ملفات الســاحة الثورية، التي ستعينه على أداء هذه الْمُهمة الصعبة والْمُعقَّدة.

ويحتوي المخطط التـالي، على أهم الملفـات التي ينبغي إعـدادهـا، وبحثهـا، واســتيعابها من خلال العرض والنقاش، على مســتوى هيئة الخطة الاســتراتيجية، وبعد أن تمر بمرحلة النقاشـات الأولى، في اللجان المتخصـصـة، وجلسـات العصـف الذهني المبرمجة:





ويتم تجهيز هذه الملفات، عبر عدة مسارات حتى تنضج وتكتمل، ومن مسارات إعداد الملفات ما يلي:

- جمع دراسات علمية منشورة سابقا في كل ملف.
- تكليف اللجان المتخصصة بتجهيز دراسة وملخصات في كل ملف.
- عقد اجتماعات عصف ذهني ومناقشات مفتوحة حول كل ملف.

وفيما يلي قائمة بالملفات الواردة في الشكل أعلاه، والمُوجِّهات الأساسية في كل ملف، والتي سوف تُعين على إعداد مُفرداته ومواده، بما يتناسب ومعايير المشروع الإسلامي وغاياته الكبرى.

- ملف النظام العالمي ومحطاته ومآلاته: وفيه المُوجِّهات التالية

- استعراض ثوابت مشاريع تداعي الأمم التي تتحكم في كل مشروع.
- استعراض محطات القرن العشرين وكيفية تشكل النظام العالمي فيه.
- استعراض مظاهر تداعي الأمم على أمة الإسلام.
- تتبع مراحل الحملة الصليبية الأخيرة والتي قادها الإنجليز والفرنسيون، وآثارها العملية في الجوانب السياسية والأمنية والثقافية.



- الوقوف على أهم سِـمة عقائدية في النظام العالمي، وهي الطاغوتية، وتألُّهِ خمسته الكبار، وعدم خضوعهم لأي مبدأ إنساني متفق عليه، عبر "حق الفيتو" أو الاعتراض لكل منهم.
- تتبُّع آثار المرجعية الأمنية في النظام الدولي، والصراع بين أجهزة الأمن، على المستوى الدولي، وتغليب الأداء الأمني على الأداء السياسي.
- وقوع الأمة المسلمة تحت السيطرة التامة، وتقاسم النظام الدولي مناطق الأمة، بين حلف الناتو العسكري، وحلف وارسو العسكري.
- دخول الأمة المسلمة في مرحلة التدافع، والمساهمة المباشرة في نقض النظام العالمي، من خلال معركة أفغانستان الأولى، وإسقاط الاتحاد السوفيتي، وما تلا ذلك من انتشار روح الجهاد في الأمة المسلمة، وصولا إلى مواجهة الاحتلال الأمريكي في العراق وأفغانستان.

- ملف تاريخ ومآلات نظام القمع العربي: وفيه المُوجِّهات التالية

- تتبُّع أدوار قادة الحملة الصليبية، في تأسيس أنظمة الحكم العربية المَلَكية، أثناء وبُعيد الحرب العالمية الأولى، ثم الأنظمة العسكرية، بُعيد الحرب العالمية الثانية، عبر رعاية الانقلابات العسكرية، والاعتراف بشرعيتها.
- الوقوف على مسألة التزامن والتكامل بين إنشاء المشروع الصهيوني، والمشروع السياسي العربي، بُعيد الحرب العالمية الأولى، متمثلا في المَلَكيَّات العربية تحت إشراف الحملة الصليبية.
- الحقائق التاريخية في اعتماد عقيدة أنظمة الحكم في العالم العربي، على الولاء للمعسكر الغربي النصراني واليهودي، وبعضهم الآخر على الولاء للمعسكر الشرقي الشيوعي، وبالتالي استحالة قيامهم على أي مصلحة للأمة والشعوب.
- بيان كذب الادعاء "التاريخي"، الذي تقول به أنظمة الحكم في العالم العربي، باعتماد "شرعيَّتها" السياسية، على "الاتفاقيات" السياسية مع الغرب، لأنها اتفاقيات نشأت في ظل سيطرة واحتلال، وبالتالي فهي عقود إذعان.



- تجلية مسألة محدوديَّة "السُّلْطة"، التي حصلت عليها الأنظمة الحاكمة، من أيدي قيادة الحملة الصليبية، وفقدانها التام للسيادة، التي مصدرها الشعوب الحرة.
- أدلة قيام النُّظُم الحاكمة على السرقة وتقاسم الثروة مع المحتل، من خلال اعتراف المحتل بها، وتسليمها أمور البلاد يدا بيد.
- بيان دور الأنظمة الحاكمة في منع الشعوب، من توظيف كل أنواع الثروة الزراعية والمعدنية وغيرها توظيفا نهضويا، وإبقاء الشعوب تحت خط الفقر والحاجة.
- تجلية أثر قادة الحملة الصليبية من الناحية التاريخية، في صناعة الأنظمة الحاكمة، من خلال تجهيز ووضع الأسس النظرية والعملية، التي قامت عليها جيوش وأجهزة أمن تلك الأنظمة.
- دور الأنظمة الحاكمة في عزل شعوب الأمة عن بعضها البعض، ومنع كل أنواع الاستفادة فيما بينها، بدعوى الوطنية، وتحويل الأقطار إلى سجون كبيرة.
- تكامل الأداء بين شِقَّي النظام العربي الملكي والعسكري، عبر جامعة الدول العربية، بهدف ضبط الشعوب، والسيطرة عليها، وممارسة الخداع المستمر، وخاصة في قضاياها الكبرى، كقضية بيت المقدس، وغيرها من القضايا.
- التركيز على طبيعة ممارسات أجهزة القمع في النظم السياسية، التي حكمت الأمة طوال قرن، واعتماد القمع كممارسة ممنهجة، في إذلال الشعوب، والسيطرة عليها، عبر توظيف أدوات ومؤسسات الدولة الأمنية، والاقتصادية، والتعليمية، والقانونية، وغيرها، وانطباق وصف النبي عليهم ﷺ بأنهم "دعاة على أبواب جهنم"، وأنهم من الصنفين الذين أخبر عنهم ﷺ بقوله: (صِنْفانِ مِن أهْلِ النَّارِ لَمْ أرَهُما، قَوْمٌ معهُمْ سِياطٌ كَأَذْنابِ البَقَرِ يَضْرِبُونَ بها النَّاسَ، ونِساءٌ كاسِياتٌ عارِياتٌ مُمِيلاتٌ مائِلاتٌ، رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ البُخْتِ المائِلَةِ، لا يَدْخُلْنَ الجَنَّةَ، ولا يَجِدْنَ رِيحَها، وإنَّ رِيحَها لَيُوجَدُ مِن مَسِيرَةِ كَذا وكَذا) [1].

(1) رواه مسلم



- **ملف قضايا المسلمين السياسية والجهادية: وفيه المُوجِّهات التالية**

- انتقائية النظام العالمي، وأعضائه المؤثرين، عبر استهداف الأمة المسلمة بشكل ممنهج، وصمت مؤسساته عن المذابح، التي وقعت للمسلمين طوال القرن العشرين الميلادي، والعقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين.

- سقوط وكذب المبادئ التي أعلنها النظام العالمي، عند تأسيس الأمم المتحدة عام 1945م، وخاصة في تعامله مع الأمة المسلمة.

- ضرورة دراسة قضايا المسلمين التي حدثت في القرن العشرين، منذ قضية فلسطين، مرورا بقضية كشمير، والجزائر، ومذابح المسلمين في ظل الاتحاد السوفيتي، وخاصة في أفغانستان، وصولا إلى مذابح التسعينيات، في البوسنة، والشيشان، وإرتريا، والصومال، وطاجكستان، وكوسوفا، ثم العراق.

- دور النظام العالمي وأدواته الأساسية، كالأمم المتحدة في السيطرة والتحكم بقضايا الأمة، ومنع الشعوب من استثمار تضحياتها للتحرر من سيطرة الطغاة، والأنظمة المعتدية، وذلك عبر التدخل واستخدام القرارات الدولية، لصالح المعتدي، وفي اللحظات الحاسمة من الصراع، وعبر المبعوثين الدوليين، وعبر ممارسة الحصار الاقتصادي، كما حدث للعراق، ومنع وصول السلاح إلى غير ذلك من الطرق.

- تدخل النظام الدولي في قضايا المسلمين، والسيطرة عليها، عبر آليَّات "إدارة الأزمات"، والتحكم بها عبر تغذية وإدامة الصراع، وبالتالي التحكم في مآلاته ونتائجه، لصالح المعتدين، وإمعانا في انتهاك حُرُمات الشعوب المسلمة.

- توظيف النظام الدولي للنظريات الأمنية في الصراع ضد الشعوب المسلمة، وأخطر تلك النظريات نظرية "الإرهاب"، وشيطنة الأداء الجهادي، الذي خَصَّ به النظام العالمي المسلمين وحدهم، وعزل الإرهاب الحقيقي الأمريكي، والروسي، والصيني، والهندوسي، والإيراني، وإخراجه من دائرة تعريف الإرهاب.

- **ملف العولمة ونظريات الصراع: وفيه المُوجِّهات التالية**

- ضرورة الوقوف على جميع نظريات الصراع والسيطرة، التي طورتها أمريكا في بداية عقد التسعينيات، من القرن العشرين، بُعيد سقوط الاتحاد السوفيتي، حتى تستخدمها في فرض وجودها العالمي، تحت مسمى نظام القطب الأوحد.

- ومن نظريات الصراع والسيطرة التي يجب الوقوف عليها: القطب الأوحد، العولمة، التطرف والإرهاب، الاحتواء المزدوج، الإسلام السياسي، الإسلام المعتدل، إدارة الأزمات، الصدمة والترويع، تجفيف المنابع، الصراع منخفض الحدة.

- إن أغلب نظريات الصراع والسيطرة الأمريكية، قد تم تطبيقها على الشعوب المسلمة دون بقية الشعوب.

- ضرورة متابعة الآثار النفسية والعقلية والعملية، التي تركتها تلك النظريات على ساحات المسلمين، وخصوصا على الجماعات والتيارات الإسلامية، لأن النظريات قد وُجدت في الأصل، لإعادة إنتاج الجماعات والتحكم فيها.

- إن أخطر انعكاس لآثار تلك النظريات، يمكن رؤيته في تمكُّن نظم القمع والثورة المضادة، من اختراق الساحات الثورية، نتيجة لتأثير النظريات النفسي والعملي، في مُكوِّنات الساحات الثورية.

- لم يكن لتلك النظريات أن تعمل وتؤثر في ساحات المسلمين، لولا التبنِّي والدعم، الذي وجدته من أنظمة القمع العربي، وأجهزتها الأمنية من المحيط إلى الخليج.

- كما ينبغي الوقوف على المنهجية الأمريكية، التي قامت بإعادة إنتاج أجهزة الأمن العربي، لكي تكون قادرة على تنفيذ النظريات الجديدة.

- إن من أخطر نتائج تطبيق نظرية "الإرهاب"، ودمجها في عمليات إعادة إنتاج أجهزة الأمن العربي، هو اختراق الساحات الجهادية، وتصنيع مجموعات "إرهابية" على أعين أجهزة الاستخبارات، ثم استخدامها في ضرب الساحات



الجهادية، وأوضح صورها إعلان دولة العراق والشام، وممارستها في كلا البلدين، واتخاذها سببا لضرب وسحق الشعوب الثائرة.

- ومن أخطر الآثار لتلك النظريات، وقوع بعض الجماعات والتيارات الإسلامية في مصيدة "الاعتدال"، التي نصبتها أمريكا في الناحية المقابلة للإرهاب، وتوظيف تلك الجماعات لصالح المشاريع الدولية المختلفة.
- ضرورة الوقوف على نظرية "الإسلام السياسي"، وتطبيقاتها، واستخدام أمريكا لتلك النظرية في ضرب الساحات الثورية.

- ملف بيت المقدس تاريخا ومستقبلا: وفيه المُوجِّهات التالية

- يمثِّلُ سقوط بيت المقدس تحت الاحتلال الصليبي عام 1917م، تتويجا للحملة الصليبية الحديثة، التي بدأت قبل ذلك بقرن أو يزيد، وبعد أن تمكنت الدولة الصليبية الأولى وهي بريطانيا، ثم فرنسا من إسقاط كل العمق الإسلامي في إفريقيا وآسيا.
- كما يمثِّلُ إعلان مصطفى كمال إنهاء الخلافة الإسلامية عام 1924م، قمة الهيمنة الصليبية على الأمة الإسلامية، ونجاحها في قطف رأس الأمة المسلمة، ومرجعيتها السياسية، المتمثلة في الخلافة العثمانية.
- اعتمدت الحملة الصليبية في سيطرتها على بيت المقدس، على توليد مشروعين تحت عباءتها، أما المشروع الأول فهو المشروع الصهيوني، وتمكين اليهود من السيطرة على بيت المقدس، وأما المشروع الثاني فهو تأسيس النظم المَلَكيَّة البديلة، في العالم العربي والإسلامي.
- لعبت النُّظُم العربية دورها القذر تجاه بيت المقدس، وذلك بعد إعلان قيام الكيان الصهيوني عام 1948م، عبر التظاهر بجمع الجيوش العربية حول حدود فلسطين، ثم إعلان الهدنة، فتحول المشروع الصهيوني إلى واقع على الأرض.
- قادت نظرية "الوطنية"، كمبدأ أساسي لقيام النُّظُم الحاكمة، إلى تقزيم قدرات الأمة وشعوبها في الصراع، أمام المشروع الصهيوني، لأنها أحالت الصراع إلى

السقف الوطني الفلسطيني، وبذلك حُكِم على المواجهة بعدم التكافؤ على الدوام، بسبب تمتع المشروع الصهيوني بدعم الحملة الصليبية، وانكفاء الفلسطينيين على سقفهم الوطني.

- اعتمدت أنظمة الحكم في العالم العربي، على مقررات النظام الدولي في مرحلته الأولى، وهي مرحلة "عصبة الأمم"، وكذلك في مرحلته الثانية، وهي مرحلة "الأمم المتحدة"، وبذلك تم منع الأمة من أي تصرف، تجاه احتلال بيت المقدس بتلك المقررات.

- تم فصل بيت المقدس عن بقية بلاد الشام، فلا علاقة لسوريا، ولا لبنان، ولا الأردن به، وتُركت المهمة على ظهور الشعب الفلسطيني وحده، بل وتحولت تلك الدول إلى ما عُرف "بدول الطوق"، وهي المُكلَّفة بحماية حدود الكيان الصهيوني من أي اختراق، وهكذا نجحت التمثيلية عالميا وإقليميا، واستطاع الحكام العرب المتاجرة بقضية بيت المقدس، وبدماء الفلسطينيين، ولم يختلف دور عبد الناصر عن دور الملك فيصل بن سعود في تلك المتاجرة.

- وبذلك تحولت معركة بيت المقدس، إلى معركة رمزية، مهما بذل فيها الفلسطينيون من دماء، دون إنكار لثبات الفلسطينيين في الصراع، وتضحياتهم الجسام، وكشفهم عن مستوى الضعف والانهيار، الذي يعاني منه المشروع الصهيوني، لولا الدعم الدولي له.

- حرصت الأنظمة العربية على اللعب بالفلسطينيين، واختراق صفوفهم وضرب بعضهم ببعض، فتولى كل نظام عربي فئة من فئاتهم، وخصوصا العواصم المحيطة بفلسطين، كالقاهرة ودمشق وعمَّان وبغداد، كما تم اختراقهم بالعقائد الشيوعية والبعثية، في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.

- وكان التطور الأخطر في تاريخ بيت المقدس، هو تأثر الفلسطينيين بالأداء الجهادي في أفغانستان، وظهور جيل الاستشهاديين، الذي كاد أن يقلب المعادلة، لولا مسارعة النظام العالمي، والنظم العربية، إلى احتواء الموقف، عبر استقدام



ياسر عرفات، وتوقيع عقد الإذعان في "أوسلو"، وتكليفه بالمساهمة في حراسة المشروع الصهيوني، جنبا إلى جنب مع الأجهزة العسكرية والأمنية الصهيونية.

- حرص النظام العربي على لعب الأدوار القذرة بقضية بيت المقدس، وكان من أوضح تلك الأدوار، هو إعلان مبادرات السلام، والدخول على خط الصراع لصالح المشروع الصهيوني، حيث توالت المبادرات وكان من أخطرها مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز عام 2002م، وذلك بسبب ما ترتب عليها من اختراق الساحة الجهادية الفلسطينية، والذي تمثَّل بموافقة حماس على الدخول تحت مظلة اتفاقية أوسلو عام 2006م، بعد أن تولى الكيان الصهيوني قتل وإزالة جميع القيادات العقائدية المجاهدة في حماس، قبيل تلك الموافقة على الانتخابات، وفي مقدمتهم الشيخ أحمد ياسين، والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، وصلاح شحادة، وإبراهيم المقادمة، وإسماعيل أبو شنب، وعدنان الغول، وغيرهم رحمهم الله جميعا.

- الاختراق الثاني لأداء المجاهدين في بيت المقدس، والذي لا يقل خطورة عن الاختراق الأول، وهو اختراق المشروع الصفوي الإيراني، عبر ادعاء نصرته للقدس، وهو الذي يتلذذ بقتل أبناء الأمة في كل صعيد، حتى أدخل المجاهدين في أكبر عملية غش وخداع جماعي في الأمة، وهو ادعاء النظام النُّصيري المُكلَّف بحماية حدود المشروع الصهيوني، بأنه يعمل لتحرير فلسطين، ولكي تستقر قيادة حماس بين يديه، مصدقة هذا الادعاء، ونسيان المذابح التي نفذها حافظ أسد، في بداية ثمانينات القرن العشرين، ومنها مذبحة حماة التي قتل فيها وحدها ما يقرب من أربعين ألف شهيد.

- وقد تبينت خطورة تلك الاختراقات للساحة الفلسطينية، عندما اشتعلت الساحة السورية بالثورة المباركة عام 2011م، ومع كونها المنطقة الأثقل في معركة تحرير القدس، والجزء الأهم والأخطر في إقليم الشام، الذي يحتوي بيت المقدس المحتل، ومع ذلك لم ير بعض الفلسطينيين في الثورة السورية، إلا مجرد خِلاف

سياسي، بين نظام ومعارضين، وغاب عنهم الرابط العقائدي في الصراع بين السوريين والفلسطينيين، والرابط الاستراتيجي بين معركة القدس ومعركة سوريا.

- ملف العالمانية وأخواتها: وفيه المُوجِّهات التالية

- لقد صبت في ملف العالمانية كل الأفكار العقائدية، والفكرية، والسياسية، المخالفة لدين الإسلام، والتي اتخذت مسميات شتى قديمة وحديثة، كالناصرية، والاشتراكية، والبعثية،،، والقومية والشيوعية والحداثية، وغيرها، والتي انتهى بها المطاف إلى مسمى واحد يجمعها، وهو مصطلح "العالمانية"، نسبة إلى العَالَم والدنيا، أي إنكار عالم الغيب، والتركيز على العالَم المحسوس، والخضوع للرغبات الحيوانية للإنسان، ومنع المسلمين من عودتهم إلى دينهم، عبر منع تحكيم الشريعة، وفصل النظم السياسية تماما عن الإسلام، وعن العمل به وتطبيقه، وهو ما يُفضي بالضرورة إلى اعتماد عقيدة بديلة عن الإسلام، لتحكيمها كمرجعية للنظام السياسي، وبالتالي فهم يستبدلون عالمانيتهم بالإسلام وأحكامه.

- ضرورة الوقوف على مسألة التلازم بين تأسيس النظم السياسية في العالم العربي، وحاجة تلك النُّظُم إلى الفكر والفلسفة اللازمين، لإسناد وتبرير وجودها، وهو ما أدى إلى ظهور وتأسيس الأفكار، والأحزاب القومية، والبعثية، والشيوعية، في ظل تلك الحاجة، والتحول السياسي والتاريخي، وهو أمر استفادت منه النُّظُم المَلَكيَّة، كما استفادت منه النُّظُم العسكرية.

- ضرورة الوقوف على الدور التاريخي لليهود والنصارى والمشركين، في تأسيس قائمة الأحزاب المناقضة للأمة المسلمة، وعقيدتها، وتاريخها، كاليهودي جوزيف روزنتال، مؤسس الحزب الشيوعي المصري عام 1922م، والنصراني أنطون سعادة، مؤسس الحزب القومي السوري عام 1932م، والنُّصَيْري زكي الأرسوزي، واضع أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي، التي سرقها منه بعد ذلك النصراني ميشيل عفلق، وأعلن تأسيسه لحزب البعث عام 1947م.

- ضرورة الوقوف على أدوات الحملة الصليبية المختلفة، في فرض سيطرتها على المنطقة، حيث كان من أهمها: الاحتلال العسكري، ثم تأسيس الجيوش، وإنشاء الأجهزة الأمنية في المنطقة العربية، ثم تسمية ملوك العرب ودولهم، وقبل ذلك اختراق المنطقة العربية عبر منظمات التبشير النصراني، والأدوار الخطرة التي لعبها الآباء المبشرون، كالقس الأمريكي دانيال بلس، الذي أسس أول جامعة في المنطقة العربية، باسم "الكلية البروتستانتية السورية في بيروت عام 1866م، والتي تحول اسمها إلى "الجامعة الأمريكية في بيروت" عام 1920م، وتبعه القس الأشهر والأخطر وهو القس الأمريكي صمويل زويمر والذي استقر في عدة أماكن، أثناء محاولته التبشير، ومنها مصر، وفلسطين، والبحرين، والسعودية، وهو الذي وضع أخطر استراتيجية، في السيطرة على الشعوب العربية، وهي استراتيجية الهدم العقائدي، في أوساط المسلمين، بعد أن تبين له استحالة تنصيرهم، وكان مما قاله في مؤتمر القدس للمبشرين، عام 1935م: (مهمة التبشير الذي ندبتكم دول المسيحية للقيام بها، في البلاد المحمدية، ليست هي إدخال المسلمين في المسيحية، فإن في هذا هداية لهم وتكريماً، وإنما مهمتكم أن تخرجوا المسلم من الإسلام، ليصبح مخلوقاً لا صلة له بالله) [1].

- وبالتركيز على ما قامت به الجامعة الأمريكية في بيروت، تتضح الأدوار الخطيرة التي لعبتها هذه الجامعة التبشيرية، وبالأخص في إعداد الرموز السياسية والحزبية، من بعثية، وقومية، وإلحاد، وشيوعية، وموالين للأنظمة الغربية، وتوزيعهم على العالم العربي، لقيادة الأداء السياسي، والفكري، والمؤسسي، طوال القرن العشرين الميلادي.

- ضرورة الوقوف على أخطر ما قامت به الإدارة الأمريكية والبريطانية، باتجاه تعميق وجود العقائد الشيوعية، والاشتراكية، والبعثية، وإيصالها للحكم في العالم العربي، بُعيد الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما فسحت المجال لتلك

---

(1) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بداية العلاقات العربية الأمريكية، قطر، المركز العربي، 2018.



الأحزاب لاستلام السلطة، في العواصم الخطيرة، وهي القاهرة، ودمشق، وبغداد، والجزائر، وصنعاء، وعدن، وطرابلس الغرب.

- ملف آثار مرحلة الاستضعاف: وفيه المُوجِّهات التالية

- ضرورة الوقوف على منهج القرآن والسنة، في تشخيص الأمراض والعِلل النفسية، والاجتماعية، التي تعانيها الأمة بسقوطها، في أخطر أزمة مرت بها منذ بعثة النبي ﷺ، وهي أزمة سقوط الخلافة، ووقوع بلدانها تحت الاحتلال الصليبي، وخصوصا بيت المقدس، والشام، والشمال الإفريقي، وجزيرة العرب، مستقر المساجد الثلاثة المقدسة، والاحتلال الشيوعي لآسيا الوسطى، والبلقان، وغيرها.

- استعراض نظرية الاستضعاف والتمكين في الكتاب والسنة، وتوزعها على ثلاث مراحل هي: الاستضعاف والتدافع والتمكين، وما يحكم المستضعفين من سُنن، وهم ينتقلون من مرحلة إلى أخرى.

- استيعاب طبيعة الأمراض، والرواسب النفسية والاجتماعية، على المستضعفين، في ظل الطغاة والجبابرة، وأثار تلك الأمراض على جيل الاستضعاف، من حيث ضعف إمكاناته النفسية، ومحدودية قدرته على استكمال أشواط التغيير، وعزوفه عن الدخول في مرحلة التدافع وتحمل تبعاتها، الأمر الذي يقود إلى الوقوع في مرحلة التيه وعدم الاهتداء، ودوران الناس حول أنفسهم، وهي المرحلة التي وقع فيها بنو إسرائيل، كعقوبة لهم على نبذهم أوامر الله عز وجل، واتباعهم لأهوائهم.

- حاجة المستضعفين إلى رؤية أنموذج إبراهيم عليه السلام، في كسر أصنام مرحلة الاستضعاف المعنوية والمادية، كأصنام "الوطنية"، و " العِرقية"، و "القومية"، والتاريخ المزوَّر لأنظمة القمع العربي، بشقيه الملكي والعسكري، وأصنامه المادية من ملوك، وعسكر، وجيوش، وأجهزة أمن، وتحطيم الوهم الذي زرعوه في نفوس الشعوب تجاههم.



- رؤية آثار العُقدة النفسـية الخطيرة، المتركزة في جيل الاسـتضـعاف، والتي تتمثَّل في بحثه الدائم، عن هامش الحراك الســياســي، ضــمن المجال الذي تتيحه أنظمة القمع والطغيان، واعتقاد قيادات جيل الاســتضــعاف، بأن العيش في هذا الهامش يمثل "قمة النجاح"، كما رأينا من تسـابق الجماعات، والتيارات للمشـاركة في تثبيت أنظمة الملوك والعســكر، كنموذجي المغرب والجزائر على ســبيل المثال، بالرُّغم من أن الطغاة قد أحكموا كل المنافذ، لصــالح إفســادهم، وســرقاتهم، وتجاوزهم لحقوق الأمة وحُرُماتها.

- دراسة طبيعة الفجوة والفروق، بين جيل الاستضعاف وجيل التحرر، وأثر المنهج التربوي، والعقائدي، والنفســي، والعملي، والإعداد الجهادي، في إحداث النقلة المطلوبة.

- دراســة طبيعة الدور المُخذِّل، الذي تلعبه عادة "فئة الملأ"، في مجتمعات المُستضـعفين، وهي الفئة التي تتشـكَّل بين مرحلة الاسـتضـعاف ومرحلة التدافع، وتَحُول بكل قوتها دون انتقال المســتضــعفين إلى مرحلة التدافع، بدعاوى كثيرة، وتصِــرُّ على البقاء حيث هي، وتخشــى كثيرا من المدافعة والصــراع العقائدي؛ كما حدث تماما للملأ من بني إسرائيل، في جوابهم لنبيهم عليه السلام بقولهم: ﴿قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ المائدة:24.

- ملف دلالات عشريَّة الربيع العربي الأولى: وفيه المُوجِّهات التالية

- نتج عن هذه الفترة من الصــراع، إعادة اكتشــاف الشــعوب لقدرتها في التغيير، وجدوى اجتماع كلمتها وحراكها أمام الطغاة المتجبرين، وبذلك تكون الأمة قد انتقلت من آلية التغيير المحدودة، عبر النخب والجماعات، إلى آلية التغيير الثورية والشعبية الشاملة.

- دلَّ تتابع اشــتعال الثورة في عدة ســاحات عربية، على وِحدة العوامل العقائدية، والســياســية، والاجتماعية، والاقتصــادية، التي تحكم علاقة شــعوب

الأمة بالأنظمة القمعية الحاكمة، ودلَّ على خطورة الدور، الذي يمكن أن تؤديه شعوب المنطقة العربية، ذات الثقل السكاني الهائل، والذي يبلغ أربعمائة مليون إنسان، وتأثيرهم على معادلة وجود الأمة المسلمة ومستقبلها في العالم.

- ومن أخطر الدلالات النفسية والتحولات الاجتماعية، في ظل ثورات الربيع العربي، ولادة جيل التغيير، وانكسار معادلة الخوف في نفوس ذلك الجيل، وسقوط الصورة النمطية التي رسختها أنظمة الملك الجبري، والقمع العربي، طوال قرن كامل.

- دل الإسناد الدولي والإقليمي، الذي تلقَّاه طغاة العرب، في الساحات الثورية ضد الشعوب، بأن معادلة الصراع الحقيقية، لا تقف عند مستوى الصراع بين الشعوب والأنظمة المستبدة، وإنما هي متصلة بأبعاد عقائدية، وتاريخية، يقودها اليهود، والنصارى، والباطنية الحديث المتمثلة في إيران، وبقية دول الشرك، الأمر الذي اتضح في مواجهة الشعب السوري للمشروع الإيراني، ومن بعده المشروع الروسي، وكذلك الأمر كان بالنسبة للسعب الليبي، الذي واجه التدخل العسكري لنظم القمع العربي، بقيادة السيسي وبن زايد، ثم مواجهة الجيش الروسي، تحت مسمى "المرتزقة الروس"، والأمر تكرر مع الشعب اليمين، في مواجهة لثالوث النظام العربي، والمشروع الصفوي الإيراني، وتحت إشراف ومظلة المشروع الأمريكي.

- كما أوضحت السنين العشر من الثورة، بأن النظم العربية بشقيها الملكي والعسكري، متضامنة فيما بينهما لمواجهة الشعوب، وأن الخلاف الظاهري بينهما لا حقيقة له، ولذلك قامت الدول المَلَكيَّة الخليجية، بدعم عسكر مصر، وليبيا، وسوريا، واليمن، بكافة أنواع الدعم المالي والتدخل العسكري، والسياسي، لإيقاف الثورات الشعبية فيها.

- أظهرت الساحات الثورية العربية، مستوى التخلف والانغلاق، الذي تعانيه الجماعات والتيارات الإسلامية، وأنها لا تملك تصورا ولا آليات، لإدارة الثورة



لصالح الشعوب والأمة، بل إن أعداء الثورة تمكنوا من توظيفها، بطريقة أو بأخرى لتعويق مسيرة الثورة.

- كما كشفت السنين العشر من الثورة، حاجة الأمة وشعوبها الماسة، إلى الاجتهاد الشامل، والمشروع الكُلَي، الذي يُجيب على النوازل الكبرى، في الساحات الثورية، كما كشفت عن فجوة الفراغ القيادي، الذي تعاني منه تلك الساحات.

- وفي الوقت الذي تحرَّك فيه أعداء الأمة، في الداخل والخارج، وبكل أصنافهم ككتلة واحدة، في مواجهة ثورات الشعوب، وجدنا قيادات الساحات الثورية العربية، تنكفئ على مساحتها "الوطنية"، وتصر على إغلاق الصراع في هذا المستوى، دون تواصل ولا تكامل فيما بين الساحات الثورية المختلفة.

- ملف استراتيجيات الثورة المضادة: وفيه المُوجِّهات التالية

- ضرورة استيعاب استراتيجيات الثورة المضادة، كنظرية تطبيقية متكاملة، مأخوذة من نظرية إدارة الأزمات، التي تعمل وفقها أمريكا، وحلف الناتو العسكري، وهي التي استطاع نظام القمعي العربي، أن يضعها قيد التطبيق، في جميع الساحات الثورية، بل إنه أعدَّ العدة لاستخدامها في الساحات التي لم تدخلها الثورة بعد، كما حدث في احتوائه لمقدمات الثورة في السودان، والدفع بالعسكر والشيوعيين للسيطرة على الموقف عام 2019م.

- دلَّ الاستخدام والتوظيف الأمريكي، لحكومة قزمة مثل حكومة الإمارات، وجعلها مرجعا لجميع أنظمة القمع العربي، إبان ثورات الربيع العربي، على طبيعة الإدارة المُوَحَّدة لتلك النُّظُم، وخاصة من الناحية الأمنية والعسكرية، فلم تجد حكومة الإمارات أية صعوبة، في النفاذ والسيطرة على أنظمة مُعَمِّرة، كالنظام السعودي، أو النظام المصري، وبقية أنظمة القمع العربي.

- الوقوف على استراتيجية، ضرب وتشويه وتحييد، قيادات الساحات الثورية، الجهادية منها والسياسية، ونزع الشرعية الثورية التي اكتسبوها، كما حدث لقيادات الفصائل السورية المقاتلة، وللحكومة المصرية المُنتخبة، وقتل

رئيسها أمام أعين البشر جميعا، والاغتيال الممنهج للقيادات الميدانية في اليمن، وفي ليبيا.

- الوقوف على استراتيجية، إعادة إنتاج أنظمة القمع العربي، التي سقطت نتيجة الثورة، والعمل على ترقيعها، عبر استخدام قطع الغيار البشرية، كاستخدام خليفة حفتر في اليمن، وفلول القذافي، وتوظيف عسكر علي عبد الله صالح في اليمن، وبقايا الشيوعيين، وإعادة إنتاج عسكر مصر، وهكذا.

- الوقوف على استراتيجية، مَنْح السلطة، أو الوعد بمنحها في المستقبل، وسقوط وتجاوب فئات سياسية واجتماعية عدة، مع تلكم الوعود، طمعا في عسل السلطة والحكم، وما ترتب على ذلك من بدء تقسيم ساحات الثورة، وتشكيل الكانتونات السياسية والعِرقية، في سوريا، واليمن، وليبيا.

- الوقوف على استراتيجية إضفاء الشرعية، أو نزعها عن النظم السياسية، التي تكونت بعيد سقوط حكومات القمع العربي نتيجة الثورة، فقد أدت تلكم العملية إلى التحكم التام في طبيعة النُّظُم القادمة، كما تم تطبيقها في اليمن، من خلال المبادرة الخليجية، التي منحت "الشرعية" لنظام ما بعد علي صالح، واتفاقية الصخيرات في ليبيا، التي مثَّلت تدخلا مباشرا، في صناعة النظام السياسي في ليبيا وهكذا.

- الوقوف على استراتيجية الخوف والجوع، التي تشترك في تنفيذها أنظمة القمع في الساحات الثورية، والتي تتمثَّل بتهجير ملايين السكان، من مواقعهم، وطردهم خارج البلاد، كما حدث للسوريين، والعراقيين، واليمنيين، أو الاحتفاظ بهم كمهاجرين ورهائن داخل بلادهم، وحجزهم في المخيمات البدائية، وتعاون النظام الدولي والإقليمي، في تنفيذ هذه الاستراتيجية، عبر التجاهل، والاكتفاء بالمراقبة، وإبداء القلق والانزعاج، لضمان استمرار هذه الاستراتيجية، وجعلها تعمل وتؤثر بشكل دائم على الشعوب الثائرة، بغية ضرب الروح الثورية فيها، وإعطاء نماذج مخيفة لبقية الشعوب حتى لا تذهب بهذا الاتجاه.

- الوقوف على استراتيجية الاحتواء المزدوج للساحات الثورية، وهي عمليات التعامل مع الساحة الثورية الواحدة، عبر عدة مسارات في آن واحد، بحيث تؤدي هذه العملية إلى اختراق للساحة الثورية، في المجالات الأمنية والسياسية والعسكرية، عبر دفع بعض الدول لتمويل الفصائل المقاتلة في الساحة الثورية، واستغلال عمليات الدعم تلك للاختراق الأمني، والتحكم في القرار العسكري؛ وعبر ادعاء بعض الدول بأنها تمسك بملف الساحة الثورية، وتدعي الصداقة مع الشعب المعني، ثم تبدأ عمليات التجسس وجمع المعلومات، والتأثير على الأداء السياسي للشعوب الثائرة، لصالح الأنظمة الطاغية، كما حدث في التعامل مع الساحة الثورية السورية، والليبية، واليمنية.
- الوقوف على استراتيجية استخدام نظرية إدارة الأزمات، للتحكم في الساحات الثورية، لصالح القوى الصليبية الغربية، أي أمريكا وأوروبا، وذلك من خلال أدوات النظام الدولي، بدءًا من مجلس الأمن، إلى المبعوث الدولي، والمؤتمرات الدولية، بحيث يتم التحكم في الأزمة، عبر إدامتها وتغذيتها بدلا من حلها، وعبر مسك خيوط الأزمة كلها، وبالتالي التحكم في مخرجاتها.

- ملف حصاد الجماعات الإسلامية: وفيه المُوجِّهات التالية

- ضرورة النظر إلى أداء الجماعات الإسلامية في الأمة وفق معايير شاملة، ومنها المعايير الفقهية، والمعايير التاريخية، ومعايير الصراع العقائدي، ومعيار وضع الأمة وطبيعة المرحلة التي تمر بها، إلى غير ذلك من المعايير [1].
- قامت الجماعات الإسلامية بمجملها، والعلماء المستقلون في الأمة، بأخطر أدوار الإنقاذ في تاريخ الأمة الحديث، عندما تصدوا لمرحلة السقوط الشاملة، التي وقعت فيها الأمة المسلمة، نتيجة سيطرت الحملة الصليبية، على ديارها وإسقاط مرجعيتها السياسية، المتمثلة في الخلافة العثمانية، وسيطرتها على بيت المقدس

---

(1) انظر بحث: تاريخ الجماعات الإسلامية بين التخوين والتقويم للمؤلف https://archive.org/details/20200412_20200412_1905/mode/2up



عام 1917م، وكان تصدي العلماء منقسم إلى التصدي العلمي الشرعي، والتصدي الجهادي.

- لم يبدأ التصدع والانكفاء في أوساط الجماعات، والتيارات الإسلامية، إلا عندما تقاسموا أحكام وقواعد الإسلام فيما بينهم، وادعى كل طرف أحقيته ببعض القواعد، حيث اقتضى هذا الادعاء ضمنا، عدم المسؤولية عن القواعد الأخرى، فادعى بعضهم أحقيته بالمتون وحفظها، وادعى أخرون أحقيتهم بالجهاد وشؤونه، وادعى طرف ثالث أحقيته بالفكر والسياسة، ورابع أحقيته بالتزكية والتصوف، وهكذا انطبق عليهم قول الله عز وجل: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ، فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ المؤمنون:52-53. فوقعوا فيما وقع فيه أهل الكتاب من قبل، كما نقل الإمام الطبري في تفسيره عن مجاهد: (فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا) قال مجاهد: كتبهم فرقوها قطعا [1].

- وزاد البلاء عندما تدخلت أنظمة القمع العربي، في محاولتها التأثير على واقع الجماعات الإسلامية، بأدواتها الأمنية الشرسة، وبدعم المؤسسات الأمنية الصليبية، كالسي آي إيه وغيرها، فنفخت في بعض الاتجاهات، وقرَّبت هذا وأبعدت ذاك، ثم جاءت الطامة الكبرى، في عقد التسعينيات من القرن العشرين، عندما عزمت أمريكا على الذهاب وحيدة، نحو استراتيجية القطب الأوحد في العالم، واتخذت من ساحات المسلمين، موضعا لتنفيذ طاغوتيتها وإجرامها، فقسَّمت المسلمين إلى متطرفين إرهابيين، ومعتدلين ديموقراطيين، وسارعت فئات من الجماعات الإسلامية، إلى الهروب من وصف الإرهاب، والاقتراب من صف الاعتدال وفق الشروط الأمريكية، فكان ما كان من توظيف الجماعات الإسلامية، عبر سقوط بعضها في دعم الاحتلال الأمريكي العسكري لبلادهم، كما حدث للمجاهدين الأفغان السابقين، عند احتلال أمريكا لأفغانستان عام 2001م، ودخول الإخوان المسلمين في العراق تحت المظلة الأمريكية وهي تغزو بلادهم عام 2003م، وانغلاق

---

(1) تفسير الطبري



البعض الآخر في سقوف "الأوطان"، ودعم عمليات إعادة إنتاج النظم القمعية العربية، كنظام حسني مبارك، ونظام عسكر الجزائر، وأمراء الخليج وغيرهم.

- ضرورة كشف أسباب انهيار الجماعات الإسلامية، في ساحة الثورة والربيع العربي، فما كان لذلك الانهيار أن يحدث، لولا الآمال الكاذبة، التي بنتها الجماعات والتيارات الإسلامية، على ملوك القمع العربي من ناحية، كملك المغرب، وملك الأردن، وأمراء الخليج، وعسكر الجزائر واليمن، وأملهم الكاذب في هوامش الديموقراطية التي منَّوا بها أنفسهم، ثم تعويلهم على النظام العالمي الذي تقوده أمريكا، ودعايتها بالديموقراطية وحقوق الإنسان، بل وبلغ من استجابتهم للأطروحات الأمريكية، أن تجابوا مع بقية المنظومة القِيَميَّة الأمريكية، ومنها ملف "حقوق المرأة"، فبدأوا بدفع بعض النساء نحو هذا الاتجاه، لكي يرضوا أمريكا، الأمر الذي سهَّل على الدوائر الغربية، اختيار امرأة تمثل تيار الإخوان المسلمين، لكي تهبها جائزة "نوبل"، كمكافأة على هذا التجاوب!

- ملف ثوابت ونظريات المشروع الإسلامي: وفيه المُوجِّهات التالية

- ضرورة الوقوف على أهم الاجتهادات، والاطروحات، في المشروع الإسلامي الحديث، والتي من المفترض أن تُمثل الاجتهاد الشامل، والإجابة الشرعية على النوازل الكبرى مجتمعة لا متفرقة، حتى يستقيم سير الأمة المسلمة نحو أهدافها وغاياتها، التي أوجبها الله عليها، من تحقيق عبوديته في الأرض، وتبليغ رسالة الإسلام إلى الأمم، ومن الجهاد في سبيل الله عز وجل، والإصرار على التمكين للإسلام وأهله، واستعادة الخلافة الإسلامية، والحكم الإسلامي، الذي فقدته الأمة كعقوبة على تفريطها في أوامر الله عز وجل، عندما انكفأت على عرقياتها، وقومياتها، وقدمتها على الأخوة الإيمانية، والولاء العقدي والسياسي للأمة المسلمة، الذي أوجبه الله عليها.

- وتأتي قاعدة وحدة الأمة العقائدية والسياسية، في مقدمة القواعد الشرعية، وثوابت المشروع الإسلامي، التي تشكل الأرضية الأساسية لبناء المشروع



الإسلامي، وإعادة بناء الأمة المسلمة، الأمر الذي سوف يُحدث التكافؤ والتوازن في الصراع، بين الأمة ومشاريع الأمم المتداعية عليها.

- وتتعلق ثوابت المشروع الإسلامي، بالكتلة البشرية المسلمة، أينما حلت أو توزعت في أنحاء الأرض، فهي كتلة موالية لبعضها البعض، في ظل ولائها لله عز وجل، وبذلك تتعارف وتتناصر بكل أنواع النصرة، التي أوجبها الله عز وجل عليها، وهي معنية بحفظ دينها، ودمائها، وثرواتها، وأراضيها، وعلى الأخص مقدساتها الثلاثة، البيت الحرام والمسجد النبوي وبيت المقدس، التي ينبغي أن تكون تحت مظلة الأمة السياسية ونظام خلافتها.

- لا بد من إسقاط الوهم، الذي يقول بإمكان الذهاب نحو تحقيق التمكين السياسي، والتنمية الاقتصادية بلا أداء جهادي، ومصابرة ميدانية، حتى يقضي الله بين الأمة وأعدائها في الداخل والخارج، فالجهاد في سبيل الله عز وجل أحد ثوابت المشروع الإسلامي، وأركانه الأساسية، والذي لا يمكن فصله عن الأداء السياسي، وأن حُرُمات الأمة من دين وأنفس ومقدسات لا يمكن الحفاظ عليها واستعادتها، إلا بمواصلة الأداء الجهادي، في كل ساحات الأمة المسلمة.

- ضرورة الوقوف على أخطر ما يهدد ثوابت المشروع الإسلامي، والتي تتمثل بمجموعة من الاطروحات الخطيرة، التي تجدد مقولات هدم الأمة والدين معا، والتي تحاول أن تحيي ما اندثر من مقولات، إبان تمكُّن الحملة الصليبية من عقر ديار المسلمين، واحتلالها بيت المقدس عام 1917م، وإسقاطها الخلافة الإسلامية، كمقولات علي عبدالرازق وأضرابه، التي تُنكر النظام السياسي للأمة المتمثل في الخلافة، وتحيل على المعادلات السياسية التي أنشأتها الحملة الصليبية، من مَلَكيَّات وأنظمة عسكرية وجمهورية، وتفريق الأمة على المعايير الوطنية والعرقية والقومية.



- وفي الشكل التالي عرض لثوابت المشروع الإسلامي:



- ملف ترابط مصير البشرية في الأرض: وفيه المُوجِّهات التالية

- ضرورة وقوف الأمة المسلمة، على حقيقة أحوال البشر، ومآلاتهم في الدنيا والآخرة، بناء على المنهج القرآني، وما أخبر به النبي ﷺ، والتزام هذا المنهج في تحليل الواقع والأحداث والمستقبل، واستخراج المعايير الإسلامية، في تقويم أداء البشر بكل فئاتهم وفق تلك المعايير، في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والعلاقات الدولية، وغيرها، وعدم الانجراف وراء سراب اطروحات النظام العالمي، الذي يقود العالم إلى الخراب، في كل نواحي الحياة.

- ضرورة الوقوف على مستوى الإفساد، الذي تحقق في ظل الطواغيت الخمسة، أعضاء مجلس الأمن الدائمين، من انتشار الحروب، والمتاجرة بأرواح البشر، وانتهاك جميع حقوقهم، وإثارة النزاعات، وصناعة الأزمات وتغذيتها وإدامتها، عبر أدوات النظام العالمي، كما حدث في أمريكا الجنوبية، وإفريقيا، وكما حدث ويحدث الآن في العالم العربي.

- على الأمة المسلمة أن تعتمد وتبلور خطابا دعويا عالميا، موجها لشعوب العالم، تحدد فيه رسالتها الإنسانية والحضارية، ورؤيتها للنظام العالمي، وفق منظومتها القِيَميَّة الحضارية، وأن تسعى لنشرها بين الناس، من خلال استثمار انتشارها وحضورها العالمي، وقضاياها العادلة.
- ضرورة احتواء خطاب الأمة المسلمة الدعوي، والموجه لعموم الأمم، على بيان تفصيلي، بخطورة ما أنتجته منظومة الكفر العالمي والإلحاد، من آثار على حياة الإنسان والبيئة، وما جلبته من شقاء، وتهديد طال جوانب الحياة كلها، من ارتكاب للمحرمات، كشرب الخمور، وانتهاك الأعراض، وتعاطي المخدرات والعقاقير، وعلاقة ذلك بما عمَّ البشريَّة من أمراض وأوبئة، والتي لم تكن معروفة للإنسان من قبل، كمرض "الكورونا"، ونُسَخِه المتتابعة.
- ضرورة احتواء خطاب الأمة المسلمة الدعوي، والموجه لعموم الأمم، على بيان آثار جور وطغيان النظام العالمي، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعلاقة ذلك بعقائد الكُفر والإلحاد، وخضوع البشر لطغاة أعضاء مجلس الأمن الدائمين، والمؤسسات الاقتصادية العالمية، وخطر النظام الربوي، الذي يكاد يمحق كل أنواع الأداء الاقتصادي، وثروات البشر، ويضعها في يد قلة على المستوى العالمي، ويدخل أغلب البشر في حالة من العوز، والفاقة، والجوع، والتشرد.
- ضرورة احتواء خطاب الأمة المسلمة الدعوي، على دعوة الشعوب، لمواجهة خطط تخريب الحياة البشرية، التي تتبناها القوى الطاغوتية الخمسة في مجلس الأمن، من التجارب الحيوية والكيميائية، والتي تهدف إلى العبث بطبيعة البشر وما خلقهم الله عليه، والعبث بطبيعة الحيوان، والتدخل عبر علم الجينات الوراثية وعلوم الأحياء، للمزاوجة بين الإنسان والحيوان، وبين الإنسان والآلة، والتحكم في عقل الإنسان ونفسيته، إلى التجارب في مجال الحروب الكيماوية، والجرثومية، والتي يمكن أن تقضي على الجنس البشري، وتعطل أداءه تعطيلا تاما.
- ضرورة احتواء خطاب الأمة المسلمة الدعوي، والموجه لعموم الأمم، على مواجهة أسباب الانهيارات، في مجال السياسة والاجتماع والاقتصاد، والتي تسببت بها الفلسفات البشرية، كالنظرية الشيوعية، وما تولَّد عنها من خراب، والنظرية



الرأسمالية وما تولَّد عنها من احتكار وانهيار، وأن المخرج للبشرية إنما هو في المنهج الرباني، الذي جاء من الرحمن الرحيم، خالق البشر والذي يعلم ما ينفعهم وما يضرهم: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ الملك:14.

- **ملف النظام السياسي الراشدي: وفيه المُوجِّهات التالية**

- ترتكز نظرية أصول الحكم في الإسلام، من الناحية التطبيقية على نموذج الحكم السياسي الراشدي، كأعظم سُنة تطبيقية نبوية، وجب على الأمة إحياؤها، والعمل بها، وذلك وفق ما أمر به ﷺ أمته في قوله: (أوصيكم بتقوى اللهِ والسمعِ والطاعةِ وإن عبدًا حبشيًّا، فإنه من يعِشْ منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنةِ الخلفاءِ المهديّين الراشدين تمسّكوا بها، وعَضّوا عليها بالنواجذِ، وإياكم ومحدثاتِ الأمورِ فإنَّ كلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ) [1]، وقد خصَّ النبي ﷺ في وصيَّته هذه، فئة محددة من الصحابة رضوان الله عليهم، وهم الخلفاء الراشدين، ومن ذلك يتبين أن الوصيَّة والأمرَ النبوي، إنما يتعلق بنظام الحكم الراشدي، واجب التطبيق والاتباع، على الأمة المسلمة، فسياق الحديث يتعلق بموضوع الإمامة، والسياسة الشرعية حصرا، وهو الباب الشرعي الأول الذي تستظل به الأمة، حتى تتمكن من تطبيق دينها، وأداء شهادتها الحضارية على الأمم.

- وإن إحياء سنة الخلفاء الراشدين، وتطبيقها في واقع الأمة المسلمة، إنما يتعلق بأصول واضحة المعالم، في القرآن الكريم، وفي سنة المصطفى ﷺ، التي تتضمن فعله وقوله وتقريره، وفي تطبيق الخلفاء الراشدين لتلك الأصول، وهي المرحلة التي ميَّز النبي ﷺ بينها، وبين الانحرافات التي ستحصل في الأمة، فأما الانحراف الأول، فهو الملك العضوض، الذي حَرَم الأمة من قاعدة الشورى، في نظام الحُكم، وأحاله إلى مَلَكية متوارثة، مع حِفاظه على بقية قواعد الدين، ولذلك وصفه النبي ﷺ بالخير الذي فيه دخن، ثم جاء الانحراف الأخطر، وهو المُلك الجبري، أو الدعاة على أبواب جهنم، كما نقل حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ، فقال: (كانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الخَيْرِ، وكُنْتُ أسْأَلُهُ عَنِ

(1) حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه في صحيح أبي داود.



الشَّرِّ، مَخَافَةَ أنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلتُ: يا رَسولَ اللَّهِ، إنَّا كُنَّا في جَاهِلِيَّةٍ وشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بهذا الخَيْرِ، فَهلْ بَعْدَ هذا الخَيْرِ مِن شَرٍّ؟ قالَ: نَعَمْ قُلتُ: وهلْ بَعْدَ ذلكَ الشَّرِّ مِن خَيْرٍ؟ قالَ: نَعَمْ، وفيهِ دَخَنٌ قُلتُ: وما دَخَنُهُ؟ قالَ: قَوْمٌ يَهْدُونَ بغيرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ منهمْ وتُنْكِرُ قُلتُ: فَهلْ بَعْدَ ذلكَ الخَيْرِ مِن شَرٍّ؟ قالَ: نَعَمْ، دُعَاةٌ علَى أبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَن أجَابَهُمْ إلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا قُلتُ: يا رَسولَ اللَّهِ صِفْهُمْ لَنَا، قالَ: هُمْ مِن جِلْدَتِنَا، ويَتَكَلَّمُونَ بأَلْسِنَتِنَا قُلتُ: فَما تَأْمُرُنِي إنْ أدْرَكَنِي ذلكَ؟ قالَ: تَلْزَمُ جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وإمَامَهُمْ قُلتُ: فإنْ لَمْ يَكُنْ لهمْ جَمَاعَةٌ ولَا إمَامٌ؟ قالَ: فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّهَا، ولو أنْ تَعَضَّ بأَصْلِ شَجَرَةٍ، حتَّى يُدْرِكَكَ المَوْتُ وأَنْتَ علَى ذلكَ) [1].

- وإن أخطر ما تمكنت منه قيادة الحملة الصليبية بعد إسقاط الخلافة العثمانية واحتلال بيت المقدس، أنها جعلت الأمة المُسلمة تُفرّق بين وجودها العقائدي، ووجودها السياسي، وأسقطت التلازم الشرعي والعملي، بين قيام الأمة بأداء الشعائر، وبين حتمية بقائها كأمة واحدة متصلة بنظام سياسي واحد، كما كانت منذ بعثة نبيّها ﷺ، وارتباط أمنها بتمكينها السياسي في الأرض، كما أخبر الله عز وجل بقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ النور:55، فلا يمكن أن تتوفر بيئة العبادة والطمأنينة، للأمة المسلمة، إلا بعد أن تُستَخلف، ويُمكّن الله لها في الأرض، أي يتحقق نظامها السياسي، أي نظام الخلافة الراشدة، الذي يُعبر عن وجود الأمة وسيادتها في الأرض؛ ويفسر مجاهد قول الله تعالى: (وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا) قال: لا يخافون غيري[2].

- ومن التدليس على الأمة ودينها، أن يدعي أناسٌ بعدم وجود نظام سياسي في الإسلام! وأن "واجب" الأمة المسلمة اليوم، أن تلتزم بمبادئ "النظام الديموقراطي" التي أنتجها الغرب، كنظام سياسي للحكم! فهم من جهة يتطاولون على شريعة رب العالمين، عبر ادعاء "النقص" فيها، وهم من جهة أخرة يُزيّنون للشعوب اتباع أهواء

(1) رواه البخاري.

(2) تفسير الإمام الطبري.



النصـــارى، مع أنهم يعلمون بأن الديموقراطية، قد فصـلتها المجتمعات الغربية لنفسها، بسبب أنها ضاقت ذرعا بنصرانيتها وكنائسها، وأن ديموقراطيتهم لا تعمل إلا باتجاهين محددين، أما الاتجاه الأول، فهو الاتجاه الذي توافقت عليه مجتمعات النصارى الغربيين، بتطبيق الديموقراطية بينهم، أي بين البيض حصرا، وأما الاتجاه الثاني، فهو الاتجاه الدعائي، الذي تقوده أمريكا، عبر زعمها نشر الديموقراطية في العالم، والحقيقة أنها تعني به إخضـاع بقية الأمم لها، عبر هذه الدعوى، فأمريكا لا تعرف إلا القتل، والاحتلال العسـكري، والاختراق الأمني، والسيطرة على الشعوب، عبر الحكومات العميلة التي زرعتها في أوساط الشعوب؛ فالديموقراطية الغربية في بلاد المسلمين، ليس لها إلا نتيجتين مؤكدتين، أما الأولى، فهي فرض مزيد من السـيطرة الغربية على شـعوب الأمة المسـلمة، وأما النتيجة الثانية، فهي فسح المجال لتجاوز مرجعية الشريعة الإسلامية، وفرض الفلسـفة الغربية وكُفرها وفسادها.

المرحلة الرابعة: مرحلة توقع سيناريوهات الوضع الحالي:

وهي المرحلة المعنيَّة برسـم وتوقع سـيناريوهات، ومآلات السـاحة الثورية، وفق معطيات الوضـع الحالي، ووفق العوامل الداخلية والخارجية، المتحكمة في المعادلة القائمة.

والهدف الأساسي من تنفيذ هذه المرحلة، هو قراءة ورؤية خطورة مآلات الساحة الثوريَّة، في ظل الأداء والمعادلات الحاليَّة، وفي حال بقيت الأمور في نفس مساراتها كما هي، فإذا توصـل المخططون من خلال هذه القراءة، إلى أن الموقف يُهدد بالانحراف عن مسـار الثورة، وأن الثورة المضـادة تكاد تحقق أهدافها، وتعود بالساحة الثورية إلى مربع، إعادة إنتاج النظام السياسي القمعي، فالأمر يستوجب حينئذ الاستدراك، من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي.

وتأتي أهمية هذه المرحلة، من مراحل وضـع الخطة الاسـتراتيجية، للسـاحة الثورية، أنها تمنع فريق إعداد الخطة الاسـتراتيجية، من الوقوع في التقديرات والقراءات الخاطئة، والظنون، في رؤيتهم لمآلات السـاحة الثورية؛ لذلك كان لا بد

من تطبيق آلية تحليل السيناريوهات، والاحتمالات، لأنها تعتمد على منهجية علمية.

وللوقوف على السيناريوهات الأكثر احتمالا، وتحققا في واقع الساحة الثورية، فإننا سنقوم بتطبيق هذا النموذج، المسمى ب "تحليل السيناريو"، والذي يحتوي على ثمان خطوات متتابع، كما هو موضح في هذا المخطط:



وتتم عملية وضع وتقدير السيناريوهات، عبر حوار في إطار اللجان التخصصية، ثم ينتقل الأمر إلى هيئة الخطة الاستراتيجية، لكي تقوم بإتمام العملية، مع إمكانية الاستعانة ببعض حلقات العصف الذهني، خارج إطار الهيئة، لزيادة فاعليَّة الأداء في هذا النوع من التقدير ودِقَّته.

وفيما يلي وصف مختصر لكل خطوة، من خطوات تقدير وتوقع السيناريوهات في الساحة الثورية:



- **الخطوة الأولى: تحديد القضية المحورية**

أي تسمية القضية التي تمثل مركز الثقل، في الساحة الثورية، مقارنة ببقية القضايا، فهل هي مسألة المشروع السياسي، والإشكاليات المتعلقة به، أم هي مسألة المشروع القتالي، أم قضية الثورة بكل تفرعاتها، ومدى قُربها وبُعدها من تحقيق أهدافها الكبرى، وتحديد التفرعات التي تتعلق بهذه القضية المحورية.

- **الخطوة الثانية: تحديد عوامل القضية المحورية**

ويقصد بها الوقوف على طبيعة أداء جميع الأطراف، التي تتقاسم التحكم في الساحة الثورية، وتنقسم هذه الأطراف إلى قسمين، القسم الأول هي الأطراف الداعمة للثورة والمنضوية تحت لوائها، سواء في المسار القتالي، أو السياسي، أو الاجتماعي، والقسم الثاني هي الأطراف المنضوية تحت لواء الثورة المضادة والداعمة لها، وتلك التي تقف في المنطقة الرمادية من الثورة، وتحديد طبيعة الأدوار التي يلعبها كل طرف في الساحة الثورية.

- **الخطوة الثالثة: تحديد القوى الخارجية**

وهي الأطراف الخارجية المتدخلة في الساحة الثورية، حيث تنقسم الأطراف الخارجية أيضا إلى قسمين، فأما القسم الأول فهو الذي يصطف مع الثوار، وفق مصالح الساحة الثورية العليا، ومن خلال أدائه والتزامه بدعم الثورة بما يستطيع، من أنواع الدعم العسكري، أو السياسي، أو الاقتصادي، وأما القسم الثاني، فهي الأطراف التي تصطف مع قوى الثورة المضادة، إما بالدعم والمشاركة القتالية، والسلاح، أو بالدعم السياسي والاقتصادي، وأثر تدخل تلك الأطراف في المعادلات العسكرية والسياسية في الساحة الثورية.



- الخطوة الرابعة: تحديد المعادلات الحرجة في الساحة الثورية

وتشمل هذه المعادلات:

- المعادلة العسكرية والأمنية
- والمعادلة السياسية
- والمعادلة الاقتصادية
- والمعادلة الاجتماعية

ويُقصد بمصطلح "الحرج" الوارد في هذه الخطوة، نقاط الضعف الموجودة في صفوف الثورة، والتي تتعلق بكل معادلة، من المعادلات الأربع، والتي تمنع قوى الثورة من تحقيق اختراق، أو نمو باتجاه النصر والتمكين.

وهذا يقتضي بدوره، الوقوف على أدوار الأطراف المختلفة، في تشكيل تلك المعادلات، سواء الأطراف المنضوية تحت لواء الثورة، أو تلك المنضوية تحت لواء الثورة المضادة، من قوى داخلية وخارجية، ومدى تأثير سياسات وخطط واستراتيجيات كل طرف، على التداعيات التي تحكم المعادلات على المدى القريب والبعيد، كأدوار النظام الدولي، والإقليمي، وأدوار نظام القمع العربي، في تغذية وإدامة الصراع، ومنع الثوار من الحسم، وسعي القوى الخارجية، لفرض المعادلة السياسية التي ترغب بها، والتي تمثل خضوعا وتبعية لها، كبقية أنظمة القمع العربي، ومنع الشعوب من التحرر والسيادة.

- الخطوة الخامسة: تحديد واستحضار معايير الصراع العقائدي

الواردة في الكتاب والسنة، وفي تاريخ الأمة المسلمة، عند تعاملها مع أعدائها بمختلف أطيافهم، حيث تأتي أهمية الالتزام بهذه المعايير في الصراع، لضمان استمرارية الأداء الثوري، وتحقيق غاياته الكُبرى في التمكين، والحد من الانهيارات في الساحات الثورية، نتيجة للاختراقات التي نفذتها مشاريع تداعي الأمم ضد الأمة، وخصوصا في أوساط الجماعات الإسلامية، والتي تراوحت بين الاختراقات العقائدية، والاختراقات السياسية الفكرية، والاختراقات الأمنية، في الثلاثين سنة



الأخيرة، نتيجة إقدام أمريكا على تطبيق نظرياتها في الصراع، والهيمنة الدولية المستجدة، تحت مسمى نظرية القطب الأوحد.

ومن أوضح هذه المعايير: معيار الولاء بين أبناء الأمة المسلمة، والبراء من أعدائها، ومعيار واجب نصرة الأمة لبعضها البعض بكل أنواع النصرة، ومعيار حفظ حُرُمات الأمة، وفي مقدمتها الدين والدماء، ومعيار حتمية تواصل القتال والصراع، بين الأمة وبين أعدائها، بكل ألوانهم، ومعيار حتمية التمكين لأمة الإسلام، وظهور دينها ودولتها، ومعيار الحذر المضاعف من اليهود والنصارى، ومعيار وجوب دفع الأذى، وتحكيم الجهاد بين الأمة، ومن يقاتلونها، أو يخرجونها من ديارها، أو يظاهروا على قتالها وإخراجها من ديارها، ومعيار الحذر من المنافقين، وخطرهم الماحق على الأمة، وخصوصا بعد أن استلموا أنظمة الحكم، من أيدي الصليبية العالمية في بداية القرن العشرين، ومعيار الحذر من الدولة البدعية الباطنية، التي تتمثل في إيران، واستحضار تاريخهم ضد الأمة المسلمة، كالدولة العبيدية الفاطمية، والدولة البويهية، والدولة القرمطية، والدولة الصفوية؛ ثم تأتي معايير الأداء التاريخي، التي حكمت الأمة في صراعها مع أعدائها منذ بعثة نبيها ﷺ، والمعايير التي نتجت من تجارب الساحات الثورية، في العشرية الأولى من الربيع العربي، وخصوصا في مجال التعامل مع النظام الدولي والإقليمي، ونظام القمع العربي، وكيف تعاونت تلك الأنظمة مجتمعة، على سفك دماء الأمة في سوريا، ومن قبل في العراق، وفي اليمن، وليبيا، ومصر، وفلسطين، وأفغانستان وغيرها، وكيف قام النظام الدولي بتطبيق آليات ومناهج إدارة الأزمات، والسيطرة على الشعوب، من خلال تلك الآليات، عبر الأمم المتحدة، ومقرراتها، والمبعوثين الدوليين.

على أن تستصحب أيضا المعايير الفنية والعلمية، التي تتحكم في معادلات الصراع الدولي، والإقليمي، والعسكري، والأمني، والسياسي، والجيوسياسي، في عملية تقويم واقع الساحات الثورية.



- **الخطوة السادسة: رسم السيناريوهات المتوقعة في الساحات الثورية**

وهي الخطوة الأهم بين مراحل النموذج المطروح هنا، فبعد ما تم استنتاجه في الخطوة الرابعة والخامسة، تأتي هذه الخطوة لكي يتم من خلالها، وضع تصور لأربعة أو ستة سيناريوهات متوقعة، في الساحة الثورية؛ حيث تخضع عملية مناقشة وتحديد السيناريوهات، لمعطيات الصراع العقائدي، والوضع الإقليمي والدولي، وفي ظل واقع وقدرات قيادات الثورة، وأداء قيادات الثورة المضادة، واستحضار نمطية الأداء لكل مُكوِّن من مُكوّنات الساحة الثورية، إلى غير ذلك من المعطيات، وفيما يلي نموذج بقائمة السيناريوهات المتوقعة في الساحة الثورية:

- سيناريو انتصار الثورة الكامل
- سيناريو فشل الثورة الكامل
- سيناريو التقسيم والكانتونات
- سيناريو الاستنزاف المستمر بين الثورة والثورة المضادة
- سيناريو الخضوع للمصالحة والمشاركة السياسية
- سيناريو اقتتال الثوار فيما بينهم
- سيناريو دخول عدو جديد للساحة الثورية والاقتتال معه

ثم تأتي خطوة تحديد احتمال الوقوع والتحقق، لكل سيناريو من السيناريوهات المتوقعة في الساحة الثورية، وفق الاحتمالات الثلاث التالية:

- سيناريو ذو احتمالية عالية الوقوع
- سيناريو ذو احتمالية متوسطة الوقوع
- سيناريو ذو احتمالية ضعيفة الوقوع

وعلى ضوء ما تحوزه السيناريوهات المتوقعة، من احتمالية وقوع، يتم الإبقاء على ثلاثة أو أربع سيناريوهات عالية أو متوسطة الوقوع، وهي التي يتم تبنّيِها لكي تساعد في بناء الخطة الاستراتيجية، واستبعاد السيناريوهات ضعيفة التحقق.

ومن الطرق التي تساعد أيضا في انتقاء السيناريوهات النهائية، من بين قائمة السيناريوهات، أن نلجأ لتصنيف السيناريوهات إلى ثلاثة أصناف، أولها السيناريو الذي يخضع لأعلى مستوى من التفاؤل، ثم السيناريو الذي يخضع لأعلى مستوى من التشاؤم، ثم السيناريو الوسط بين التفاؤل والتشاؤم.

- **الخطوة السابعة: تحديد الآثار والخيارات لكل سيناريو**

وفي هذه الخطوة تتم دراسة الآثار المتوقعة، التي سوف تبرز عند انطباق كل سيناريو، من السيناريوهات المتفق على تحققها في الساحة الثورية، سواء كانت آثارا إيجابية أم سلبية، وفق معايير الصراع العقائدي، وأهداف الثورة، ومن ثم بحث وإقرار الخيارات اللازمة، للتعامل مع تلك الآثار، استثمارا للآثار الإيجابية، وتجنبا للآثار السلبية.

وسواء كنا نستخدم عملية تحليل السيناريو هذه، للمفاضلة بين اختيارات استراتيجية محددة، وتقديم بعضا من تلك الاختيارات على الأخرى، أو كنا بصدد مجرَّد دراسة مآلات الساحة الثورية، وفق مساراتها ووضعها الحالي، فإن هذه العملية من تحليل السيناريو، ينبغي توظيفها في مرحلة دراسة بيئة المشروع، وتحليل الفجوة، التي هي مرحلة أساسية من مراحل التخطيط الاستراتيجي، كما سيأتي معنا لاحقا.

- **الخطوة الثامنة الوقوف على المؤشرات المُبكرة**

وهي المعطيات والحقائق، التي يمكن ملاحظتها في الساحة الثورية وخارجها، في وقتنا الحالي، والتي تعزز من تحقق سيناريوهات بعينها على أرض الواقع، حيث يمكن الاستعانة بهذه المؤشرات، في تعزيز تلك السيناريوهات، بشكل أكبر من بقية السيناريوهات.

وفيما يلي من نقاط، سوف نتوقف على كيفية توظيف النتائج الكلية، للخطوات الثمانية التي مضت، في عملية تحليل السيناريو:

- من الأهمية بمكان وبعد تبلور السـيناريوهات، الأكثر رجحانا وحدوثا، في المسـتقبل القريب على السـاحة الثورية، أن نعمل على تحديد الاسـتجابات المُلحَّة والواجبة، وفق متطلبات ومؤشرات كل سيناريو، والتي يمكن أن نضرب لها كمثال، نماذج الاستجابات التالية:

في حال ترجيحنا لسيناريو التحول الشامل لصالح الثورة، فينبغي على قيادات الثورة الاستجابة الشاملة أيضا، والاندفاع إلى تحقيق أهداف الثورة الكبرى، دون تردد.

في حال ترجيحنا لسيناريو المراوحة والاستنزاف، في الساحة الثورية، فينبغي على قيادات الثورة التشبث بالأرض والاحتفاظ بالسلاح، والانشغال بالإعداد البشري والمادي.

في حال ترجيحنا لسيناريو الانزلاقات الخطيرة، والفشل الواسع، في الساحات الثورية، فينبغي على قيادات الثورة أخذ الاحتياطات اللازمة، التي تتناسب وهذا السيناريو.

- ضرورة توظيف السيناريوهات المتوقعة، والمؤشرات المبكرة، في استخلاص الدروس العملية، والتركيز على نقاط الضعف والنقص الخطيرة، في السـاحة الثورية، ووضع الخطط الكفيلة بتجاوز نقاط النقص والضعف، والتي غالبا ما تتراوح بين: إشكالية التصورات، والمنهجيات المتحكمة في الأداء، وإشكالية التصورات السياسية للمشروع الثوري، وإشكاليات الأداء القيادي والتخصصي، والنقص في القدرات المادية، وإشكاليات الأداء المؤسسي، وإشكاليات الحالة النفسية والإيمانية، لدى أفراد المجتمع والتكتلات، وإشكاليات الوضع الاقتصادي، إلى غير ذلك.

- كما ينبغي اسـتثمار السـيناريوهات، في تحديد طبيعة أداء العوامل والمكونات، التي تشكل الوضع العام في السـاحة الثورية، من حيث نمطية الأداء،



والسياسات المتبعة، لدى كل مُكوِّن من تلك المُكوِّنات، وأهمية تعديل التصورات، وتغيير السلوك لدى القيادات والمؤثرين.

- وهنا تأتي أهمية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، وتدخله في إضافة عوامل جديدة للساحة الثورية، عبر إقرارها في الخطة الاستراتيجية، وخصوصا في جانب، وضع برامج إعداد الطاقات القيادية، والقدرات المؤهلة، والمتخصصة.

- لا ينبغي إبقاء نتائج هذا الأداء، ومخرجات الاستقصاء، حبيسة أروقة الأداء التخصصي، والقيادي، وإنما ينبغي نقل مؤشراتها الأساسية إلى الساحة الثورية، والقيادات الوسطى، لتوظيف تأثيرها الإيجابي، في تعديل السلوك العام والخاص، وحتى خطباء المساجد، ينبغي أن يطلعوا عليها، وأن تُستثمر لصالح توجيه الرأي العام، وصناعته في الساحة الثورية.

- ومن أهم صور الاستثمار للسيناريوهات المتوقعة في الساحة الثورية، فتح المجال للبحث عن عوامل قوة جديدة، لتعزيز أداء الساحة الثورية، وخاصة من خلال تشبيك العلاقات بساحات الأمة الثورية الأخرى، والتي سيؤدي تكاملها، إلى نقلة كبرى في الأداء الجزئي والكلي، في المشروع الإسلامي.

المرحلة الخامسة: مرحلة البلورة التمهيدية للرؤية الاستراتيجية

وهي المرحلة التي تقوم فيها هيئة الخطة الاستراتيجية، برسم وتخيُّلِ الصورة النهائية لمشروع الثورة، في إطاره السياسي والاستراتيجي، متضمنة رؤية المؤسسة التي تُشرف على وضع الخطة الاستراتيجية، كجزء من رؤية المشروع الكُلِّيَّة، ومحددة لرسالتها (مُهمتها)، التي سوف تؤديها تحت سقف المشروع.

والهدف الأساسي من هذه المرحلة، هو التحضير التمهيدي والمُبكِّر، لعملية رسم "الرؤية"، في مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، والاحتفاظ بها إلى حين القيام بعملية التصميم الدقيق للمشروع، من خلال مرحلة تحليل الفجوة، بمنهجيتها العلمية الدقيقة، وبذلك تتمكن هيئة الخطة، من مقارنة رؤيتها



الابتدائية هذه، بالرؤية في شكلها النهائي، ويشبه هذا الأداء، فعل الإنسان الذي يضع تصورا مبدئيا لمشروعه، الذي يحلم به، إلى أن تكتمل عملية التصميم الحقيقي والنهائي للمشروع، أو ما يُعرف بعملية الرسم "الكروكي".

وتمر مرحلة البلورة التمهيدية للرؤية الاستراتيجية، بخطوتين أساسيتين، وهما:

- الخطوة الأولى: قيام هيئة الخطة الاستراتيجية، ومن خلال تعاونها مع اللجان المتخصصة، برسم الحُلم والرؤية الاستراتيجية التمهيدية، في مشروع الثورة النهائي، الذي ستكون عليه الدولة، ومشروعها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، ورسم المسارات الاستراتيجية الكبرى، التي ستوصل الشعب الثائر إلى ذلك الحلم وتلك الرؤية، مع وصف وبلورة مختصرة لطبيعة ومراحل كل مسار، كالمسار السياسي، والمسار الاقتصادي، والمسار العسكري والأمني، والمسار الاجتماعي... الخ.

- الخطوة الثانية: قيام هيئة الخطة الاستراتيجية، ومن خلال تعاونها مع اللجان المتخصصة، بوضع تصورها لرؤية وحُلم المؤسسة التي تمثلها (حزبا كان أو جماعة، أو تيارا، أو مركزا للدراسات، أو مجموعة متطوعين ومستشارين.. الخ)، والرسالة والدور الأساسي، الذي سوف تضطلع به تلك المؤسسة، في خدمة المشروع السياسي للثورة، وتحديد المسارات الاستراتيجية التي سوف تسلكها، وتستخدمها تلك المؤسسة لتحقيق رؤيتها، مع وصف وبلورة مختصرة، لطبيعة ومراحل كل مسار، كالمسار التخصصي الاستشاري، في حالة مركز البحوث، أو المسار السياسي، في حال الحزب السياسي، أو المسار الدعوي والتعليمي في حال الجماعة والتيار، وهكذا.

ومن الوسائل التي تُعين على إنجاز هذه المرحلة: جلسات العصف الذهني، ووضع مقترحات الحُلم والرؤية على لوحات كبيرة، وتعليقها، ثم المفاضلة بين مفرداتها من خلال المناقشة والحوار، إلى أن يستقر الحوار على الصيغة الأفضل، واستخدام التصويت للفصل بين المقترحات، بعد استنفاد مرحلة الحوار والنقاش.



وأخيرا يتم حفظ الرؤية التي انتهت إليها هيئة الخطة، إلى حين الانتهاء من المرحلة السادسة، والوصول إلى المرحلة السابعة، حيث تُستدعى الرؤية التمهيدية حينئذ، لكي تُقارَن بما سيتفق عليه المتحاورون، من حُلم ورؤية نهائية في الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية.

المرحلة السادسة: مرحلة دراسة بيئة المشروع وتحليل الفجوة

وهي المرحلة التي تتم فيها، عملية فحص وتحليل شامل للساحة الثورية، بغية الوقوف الدقيق، على طبيعة المُعوِّقات في تلك الساحة، التي تحول بين الثوار وبين تحقيق غايات الثورة، والسُّبُل التي سوف يسلكونها، والاستراتيجيات التي سوف يستخدمونها، للتغلب على المُعوِّقات، وتحقيق رؤية المشروع؛ وهو ما يسمى بعملية تحليل الفجوة "Gap Analysis".

وهناك عدة أدوات تستخدم عادة في عملية تحليل الفجوة، وفي مقدمتها مصفوفة التحليل البيئي، المُسماة بتحليل نقاط القوة والضعف، " SWAT Analysis"، وهي التي سوف نستخدمها هنا، للوقوف على طبيعة المعادلة، التي تتحكم في الساحة الثورية، والعوامل التي تُشكِّل تلك المعادلة.

- وتتضمن عملية التحليل، مسارين أساسيين، وفق النظرية السابقة، أما المسار الأول، فيشمل فحص البيئة الداخلية للساحة الثورية، أي الوقوف على نقاط القوة والضعف، التي تكمن في مكونات الساحة الثورية، كالحكومة الثورية في حال وجودها، والفصائل المقاتلة، والأحزاب السياسية، والتيارات، والجماعات، والقبائل، والنواحي الجغرافية والإقليمية، والكتل الاجتماعية، والمدن المحرَّرة، والقيادات الثورية، إلى غير ذلك، من المكونات المنضوية تحت مظلة الثورة والداعمة لها.
- وأما المسار الثاني، فيشمل فحص البيئة الخارجية، ونعني بها بيئة الثورة المضادة ومكوناتها، من حيث الفُرص والتهديدات، التي تبرز في ساحة الثورة المضادة، تجاه الساحة الثورية، فهي إذن تمثل عملية حصر، لنقاط الضعف

والقوة في العوامل والمكونات، التي تمثلها الثورة المضادة، ولكن أُعطيت مُسمَّى الفرص والمهددات، لتمييزها عن نقاط القوة والضعف الداخلية، التي تمثلها في نموذجنا الساحة الثورية؛ وسوف تشمل عملية الفحص هذه، جميع عوامل ومكونات الثورة المضادة، من حكومة عسكرية أو مَلَكيّة طاغية أو بقاياها، وفحص أدواتها، من جيش، وميليشيات، ومرتزقة، وبلطجية، وأجهزة أمنية، ومن أحزاب، وجماعات، وتيارات، داعمة للحكم الطاغي، وللثورة المضادة، ومن ميليشيات عابرة للحدود، ومن حكومات أجنبية، ومنظمات دولية داعمة للثورة المضادة، إلى غير ذلك من العوامل.

- وفي الشكل التالي، يمكن التعرف على ملخص لتطبيق نظرية التحليل البيئي، وفيه استعراض لأهم نقاط القوة ونقاط الضعف، وكذلك الفرص والتهديدات، الواقعة والمحتملة، في بيئة الساحة الثورية، ويتضمن النموذج، نتائج مُتخَيَّلة، لتقريب الصورة النهائية، في كيفيَّة استخدام النظرية، وتطبيقها على الساحة الثورية.

	معادلات نافعة	معادلات ضارة
الساحة الثورية	* طاقات بشرية مؤهلة * حاضنة شعبية * مشروع سياسي * شباب مقاتل * قيادة موحَّدة * قرار مستقل نقاط قوة	* خلافات داخلية * اقتتال داخلي * عدم وجود قيادة موحَّدة * تعددية الفصائل المقاتلة * اختراقات أمنية وسياسية نقاط ضعف
الثورة المضادة	* الرفض الشعبي للنظام * تدخل عسكري خارجي * اعتماد على الميليشيات * انهيار اقتصادي شامل * ترهل النظام عسكريا فرص	* دعم خارجي للنظام * داعش والمدخلية * حرب نفسية وإعلامية * موقف النظام العالمي * مشروع التقسيم تهديد

- تعتبر عملية جمع المعلومات الميدانية والواقعية، عن الساحة الثورية ومُكوّناتها، شرط أساسي لنجاح تطبيق هذه النظرية، وهناك أكثر من طريقة لجمع المعلومات، ومنها: اجتماعات العصف الذهني، بمشاركة أفراد يملكون تلك المعلومات أو بعضا منها، كما يمكن الاستعانة بالأسئلة التالية، في كل جانب من جوانب النظرية الأربعة، وطرحها على أكبر عدد ممكن من الفعاليات القيادية الثوريَّة، بغرض جمع المعلومات:

أسئلة نقاط القوة:

- ما الذي تملكه الساحة الثورية من إمكانات؟
- ما الذي يجعل الساحة الثورية تتفوق على أعدائها؟
- ما هي الميزات التنافسية للساحة الثورية مقابل أعدائها؟
- ما الذي يمكن أن يفعله الثوار ولا يستطيعه الأعداء؟
- ما هي المصادر والإمكانات لدى الثوار؟
- ما الذي يميز القوى البشرية الثورية عن مرتزقة الثورة المضادة؟
- كيف يؤثر العمق العربي الشعبي والإسلامي لصالح الثورة؟
- ما الذي جعل الأعداء يفشلون في إنهاء الثورة طوال عشر سنين؟

أسئلة نقاط الضعف:

- ما هو أسوأ ما وقع فيه قادة الساحة الثورية؟
- ما هي فجوات الساحة الثورية التي دخل منها الأعداء؟
- ما هي أسباب هزيمة المقاتلين والثوار في المدن الكُبرى؟
- ما هي أسباب اختلاف وقتال الفصائل الثورية فيما بينها؟
- ما هي أشد صور النقص في الطاقات البشرية والمادية؟
- لماذا تمكن الأعداء من تطبيق نظريات الثورة المضادة؟

أسئلة الفرص في الساحة الثورية:

- ما هي الفرص المتشكلة على الساحة الثورية بين الأعداء؟
- هل المعادلة الكُلية في الساحة الثورية تُشكِّل فرصة أم تهديدا؟
- هل التحولات والتغيير في النظام الدولي يعمل لصالح الثورة؟



- هل يعتبر تعدد الساحات الثورية في العالم العربي فرصة؟
- هل تعمل معارك الاستنزاف لصالح الثورة أم ضدها؟
- هل تعتبر الانهيارات الاقتصادية العالمية فرصة أم تهديد؟

أسئلة التهديد في الساحة الثورية:

- ما هي قائمة الأعداء المتربصين بالثورة في الداخل والخارج؟
- ما هي قائمة المتغيرات الجديدة التي تشكل تهديدا للثورة؟
- هل تتجه الثورة نحو التمدد والسيطرة، أم المراوحة، أم الاضمحلال؟
- كيف تتأثر الساحة الثورية بالتحولات في طبيعة الحرب؟
- هل هناك توازن بين التضحيات والإنجازات في الساحة الثورية؟
- هل تتقلص الموارد في الساحة الثورية؟
- هل تشكل التحولات الدولية تهديدا لمستقبل الأداء الثوري؟

مع العلم بأن القائمة السابقة من الأسئلة، هي للمثال لا على سبيل الحصر.

- ولكي تتكامل عملية التقويم والدراسة للساحة الثورية، فإنه ينبغي إعداد ملفات شاملة للساحة الثورية، تتضمن قاعدة بيانات، يمكن استثمارها في عملية تحليل الفجوة.

وفيما يلي قائمة بالملفات التي تشكل قاعدة بيانات، والتي ينبغي جمع المعلومات عنها، وقد جعلت تطبيقها على الساحة السورية الثورية كأنموذج ومثال، مع العلم بأن عملية جمع المعلومات في هذه الملفات، يمكن أن تتم عبر عدة وسائل ومنهجيات، ومنها البحوث والدراسات، والتقارير الموثقة، وجمع قاعدة بيانات عن المؤثرين والفاعلين، في كل ملف، وملخص الأداء فيه، طوال عشر سنين من الثورة، وكذلك الاستبيانات، وجلسات العصف الذهني.





- وأخيرا تأتي المهمة الأخيرة في عملية تحليل الفجوة، وهي عملية استخلاص النتائج الأساسية وبلورتها كنقاط قوة، أو ضعف، أو فرص، أو تهديد، مع اختصارها وضغطها، بشكل لا يخل بعملية التصنيف، وذلك بعد استيفاء عملية جمع البيانات عن الساحة الثورية ومكوناتها، والأحداث التي حصلت فيها طوال عشر سنين، مع استخدام تصويت أعضاء هيئة الخطة عند الاختلاف على التصنيف، أو تنسيب النتائج النهائية، وتضمينها في جدول عملية التحليل البيئي، أو "SWAT Analysis"، حتى نتمكن من الانتقال بعد ذلك، إلى المرحلة السابعة والأخيرة، من مراحل بناء مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية.
- ويجدر بنا أن نشير إلى نظريات التحليل الأخرى، المستخدمة في التحليل البيئي، وهي نظرية التحليل الشاملة، ذات الست مسارات والمُسماة "PESTLE"، وتختصر أحيانا في أربع مسارات وتسمى "PEST"، والتي تستخدمها غالبا المؤسسات الاقتصادية، والاستثمارية، لتحديد القوى الكلية (الخارجية)، التي تواجه المنظمة، من خلال مراقبة التغيُّرات في البيئة الكلية للدولة، التي يُراد الاستثمار الاقتصادي فيها، أو استمرار عمليات الاستثمار، وتشير الحروف الستة فيها إلى الكلمات التالية: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والبيئية، والقانونية.

(P for Political, E for Economic, S for Social, T for Technological, L for Legal, and E for Environmental)

وما ينبغي الإشارة إليه هنا، أن إمكانية تطبيق هذه النظرية في الساحة الثورية متعذر، لأن النظرية بُنيت لقياس وسبر الأحوال الكُلية للبلد المعني، في حال الاستقرار السياسي، وفرص النمو الاقتصادي، وهذا ما لا يتوافر في الساحة الثورية، لكن المُقترح أن يتم توظيف النظرية بشكل عكسي، وهو استثمار المسارات الستة للنظرية، عند وضع استراتيجية بناء الدولة، مع ضرورة مراعاة معايير المشروع الإسلامي في هذا الأداء.

المرحلة السابعة: مرحلة بناء الاستراتيجية في الساحة الثورية بشكلها النهائي

وهي مرحلة لا تنفصل عن مرحلة التحليل السابقة، وإنما هي امتداد لها، وتنقسم مرحلة بناء الاستراتيجية بدورها، إلى الخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: فرز نتائج عملية التحليل البيئي وتحديد المعادلات الاستراتيجية
- الخطوة الثانية: رسم الرؤية والغايات والمسارات الاستراتيجية للمشروع
- الخطوة الثالثة: وضع واعتماد منظومة القيم وضوابط الأداء في المشروع
- الخطوة الرابعة: رسم الخطط التنفيذية وطرائق الأداء
- الخطوة الخامسة: وضع الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة (حكومة، حزب، مركز دراسات، ...الخ)

• الخطوة الأولى في بناء الاستراتيجية: فرز نتائج عملية التحليل البيئي وتحديد المعادلات الاستراتيجية:

وتُوضع هذه الخطوة تحت مُسمى "TOWS"، تمييزا لها عن عملية التحليل البيئي "SWOT"، بحيث تُستخدم فيها نتائج التحليل البيئي، لبناء المعادلات الاستراتيجية، وذلك بعد الانتهاء من فرز وتحديد نهائي، للقوائم الأربع من نتائج التحليل البيئي، وهي:

- قائمة نقاط القوة في مكونات الساحة الثورية
- قائمة نقاط الضعف في مكونات الساحة الثورية
- قائمة الفرص المتاحة في الساحة الثورية
- قائمة التهديد الماثلة في الساحة الثورية

مع ملاحظة أنه ينبغي أن يتراوح، عدد النقاط في كل قائمة، من القوائم الأربع، بين ثلاث وخمس نقاط، كحد أقصى حتى يمكن التحكم، في عملية الفرز والمقارنة.



وفي هذا الشكل يمكن رؤية كيفية مقارنة النتائج، والنقاط النهائية، بعضها ببعض، في المربعات المختلفة، وبالتالي استخراج المعادلات الاستراتيجية من تلك المقارنة:



ومن خلال مقارنة عوامل القوائم الأربع، المشار إليها آنفا، يمكن بناء المعادلات الاستراتيجية، واجبة التطبيق، في كل مربع من المقارنة الشاملة، حيث توصف كل معادلة في المربعات الأربعة، بأوصاف محددة، كما يلي:

- عند مقارنة نقاط القوة بقائمة الفرص، في الساحة الثورية، فإن معادلة الاستراتيجيات التي تتولَّد نتيجة هذه المقارنة، تسمى بمعادلة استراتيجيات التفوق والمغالبة "SO"، والتي ينبغي استثمارها بقوة وفاعلية، حيث تجتمع القوة بالفرص.
- وعند مقارنة نقاط القوة بقائمة المخاطر، أو التهديد في الساحة الثورية، فإن معادلة الاستراتيجيات التي تتولَّد نتيجة هذه المقارنة تسمى بمعادلة استراتيجيات التنافسية والتوازن "ST"، حيث يتم استثمار القوة لتجنب الخطر.
- وعند مقارنة نقاط الضعف بقائمة الفرص، في الساحة الثورية، فإن معادلة الاستراتيجيات التي تتولَّد نتيجة هذه المقارنة، تسمى بمعادلة استراتيجيات



الحذر، والمحافظة "WO"، حيث يتم استثمار الفرص، لتجاوز الضعف أو معالجته.

- وعند مقارنة نقاط الضعف بقائمة المخاطر أو التهديد، في الساحة الثورية، فإن معادلة الاستراتيجيات، التي تتولَّد نتيجة هذه المقارنة، تسمى بمعادلة استراتيجيات الدفاع، والكُمُون "WT"، حيث يتم العمل على معالجة الضعف، وتجنب المخاطر.

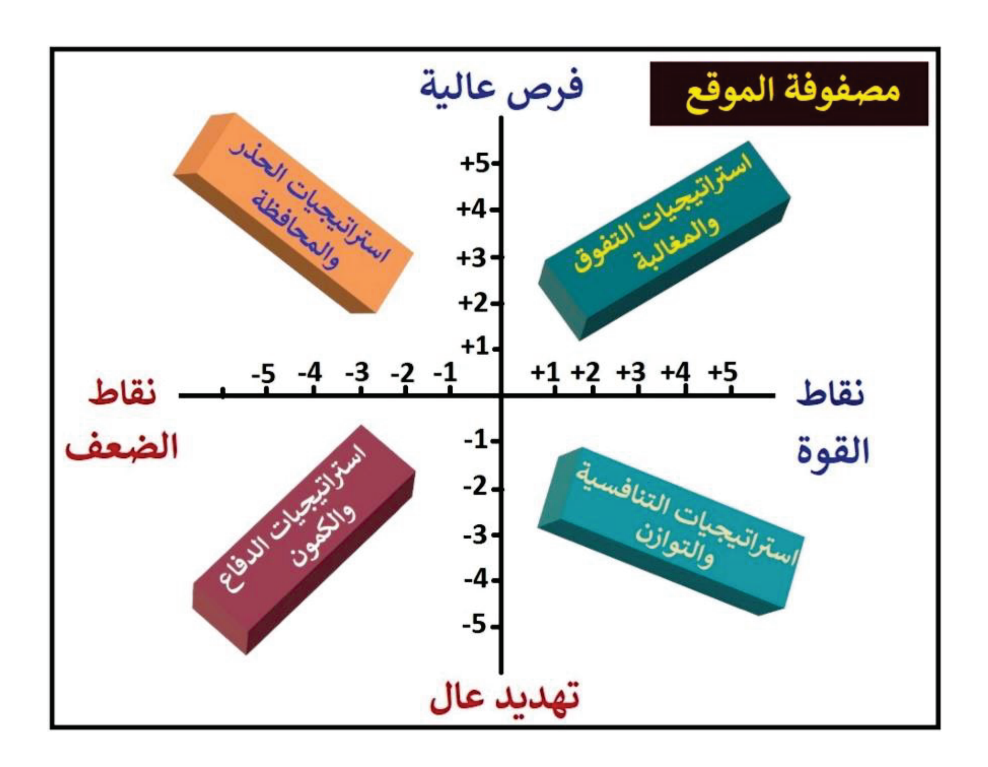
كما هو في هذا الشكل:

مصفوفة المعادلات الاستراتيجية TOWS	قائمة نقاط القوة S Strengths	قائمة نقاط الضعف W Weaknesses
قائمة الفرص O Opportunities	SO معادلة استراتيجيات التفوق والمغالبة	WO معادلة استراتيجيات الحذر والمحافظة
قائمة التهديد T Threats	ST معادلة استراتيجيات التنافسية والتوازن	WT معادلة استراتيجيات الدفاع والكمون

- ومن الأدوات المُكَمِّلة التي تُستخدم فيها نتائج التحليل البيئي، لبناء المعادلات الاستراتيجية، هي "مصفوفة الموقع"، أو المكان، التي تُستخدم لتحديد الموقع الاستراتيجي الفعلي، الذي تقف فيه المؤسسة الاقتصادية، وفق أدائها الكُلِّي، والبيئة التي تعمل فيها، وعلى ضوء ذلك يتم تحديد نوع الاستراتيجية التي يجب أن تتبعها المنظمة أو المؤسسة، ولا يُكتفى باستخدام هذه المصفوفة، عند الحاجة لوضع الخطة الاستراتيجية فقط، بل هي تصلح لعمليات التقويم المستمرة، والتعرف على الوضع الاستراتيجي، في أي وقت، وبحسب المُتغيرات الكُلِّيَّة.



وعلى ضـوء فرز النتائج السـابقة في عملية التحليل البيئي، يأتي دور مصـفوفة الموقع، لكي تحدد وبشـكل دقيق، الموقف الاسـتراتيجي الآني للمنظمة؛ وبإدخال بعض التعديلات الطفيفة، على مسميات المعادلات في مصفوفة الموقع، فإنه يمكن استخدامها لوزن الحالة الكُلِّية، في الساحة الثورية، وهو ما سوف يُسفر عن وقوع أداء مُكوِّنات الساحة الثورية، في مُرَبَّع من المُربَّعات الأربعة، الظاهرة في هذا الشكل:



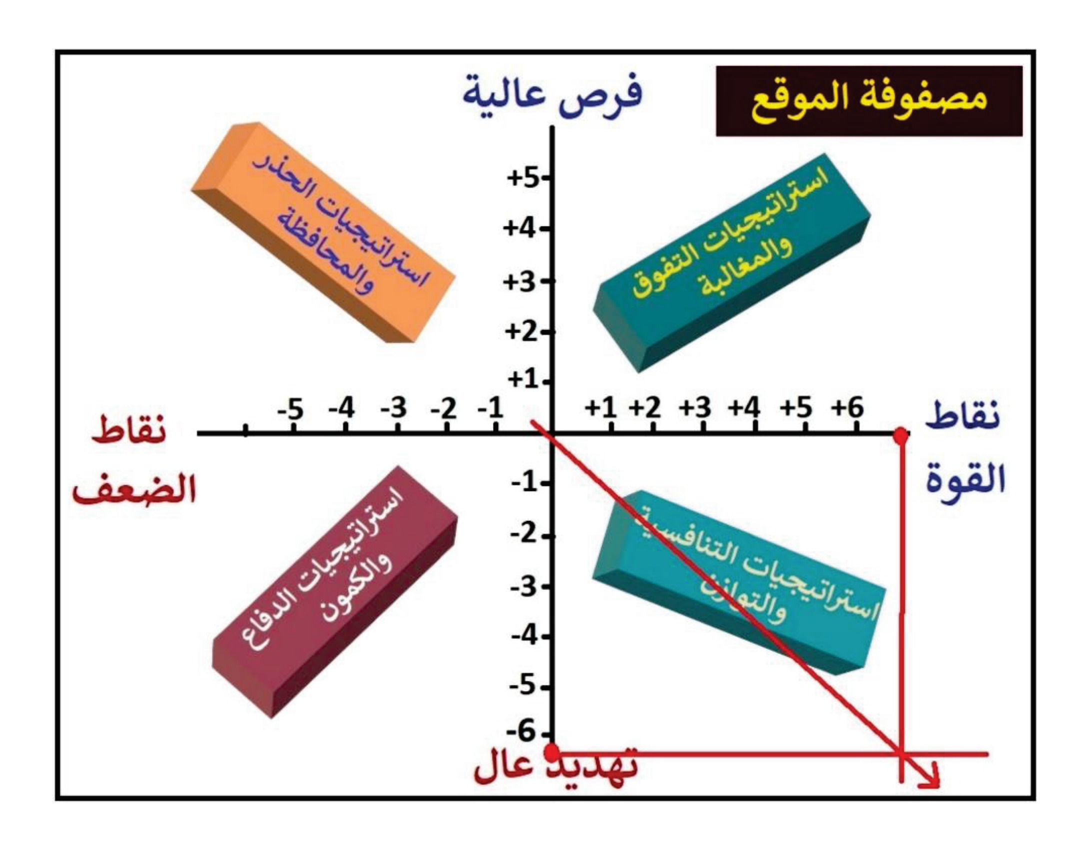
- ولكي نُطبِّق مصـفوفة الموقع، على السـاحة الثورية، يتوجب علينا في البداية، تجهيز نتائج التقويم السـابقة، التي أجريناها على السـاحة الثورية، من خلال عملية التحليل البيئي، والتي رصـدت نقاط القوة والضـعف، في مُكوِّنات السـاحة الثورية، والتي رصـدت الفرص والتهديد، الذي ينتشـر في تلك السـاحة؛ ولنفترض أننا خرجنا بسـت نقاط، من نتائج التقويم في كل جانب، من جوانب التقويم الأربعة سـابقة الذكر، وهي التي ينبغي أن نخضـعها للحوار والنقاش، وإعطاء كل نقطة في التقويم، وزنا خاصـا بها، مقارنة ببقية النقاط في كل جانب، حيث سـيتراوح وزن نقاط القوة ونقاط الفرص بين +1 إلى +6، بسـبب تأثيرها

الإيجابي، فكلما ارتفع وزن القيمة الحقيقي، كلما كان ذلك أفضـل للمنظمة، بينما سـيتراوح وزن نقاط الضـعف ونقاط التهديد بين -1 إلى -6، بسـبب تأثيرها السـلبي، فكلما ارتفعت القيمة المُعطاة، كلما كان ذلك أسـوأ للمنظمة، وبعد الانتهاء من الاتفاق على وزن كل نقطة، يتم أخذ مجموع النقاط، في كل جانب من الجوانب الأربعة، وقسمتها على 6، وسيخرج على ضوء ذلك، معدل النقاط في كل جانب، ثم نقوم بجمع معدل النقاط في جانب القوة وجانب الفرص، وجمع معدل النقاط في جانب الضـعف والتهديد، ومن خلال تلك القيمتين، وتحديد موقعهما على محوري (القوة والفرص، والضـعف والمهددات) يمكننا الاسـتدلال على نوع الاسـتراتيجية، التي ينبغي العمل بها، وفق هذا التقويم الميداني، وذلك وفق ما هو موضـح في الشكلين التاليين:

الشـكل الأول: اسـتعراض نتائج التقويم، ووزن النقاط، واسـتخراج المعدل، من خلال التطبيق على الساحة الثورية السورية (كأنموذج):

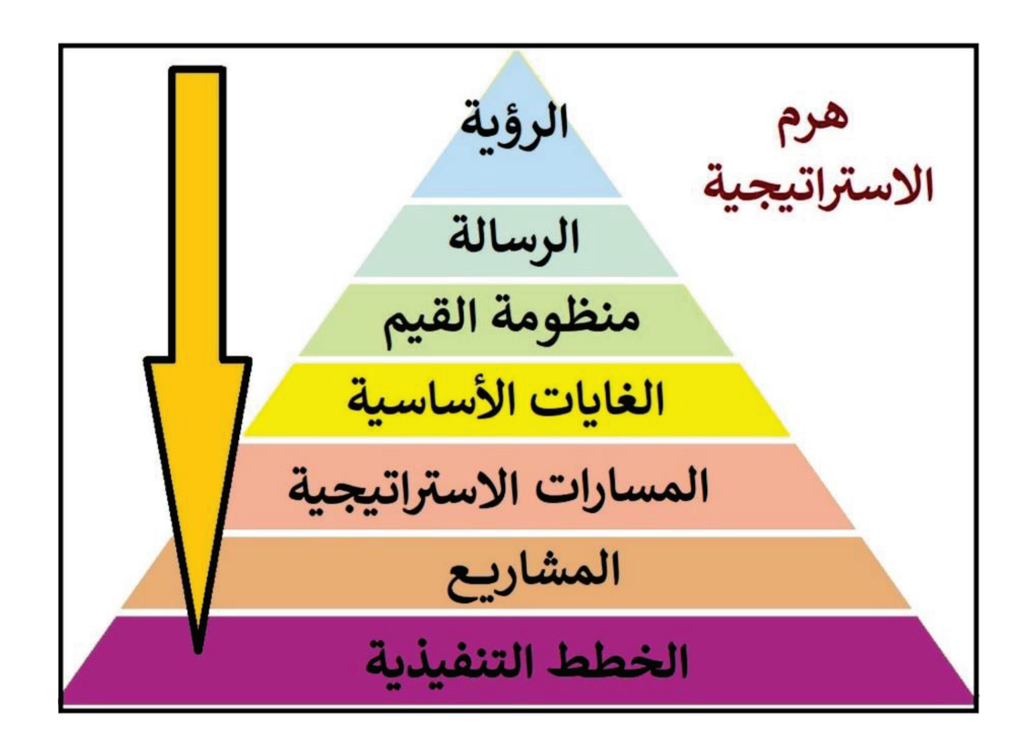
	الوضع الاستراتيجي للمكونات الثورية		الوضع الاستراتيجي في الساحة الثورية
	نقاط القوة (+1 الأسوأ ، +6 الأفضل)		الفرص (+1 الأسوأ ، +6 الأفضل)
محور القوة والفرص	* طاقات بشرية مؤهلة +3 * حاضنة شعبية +3 * مشروع سياسي +0 المعدل * شباب مقاتل +5 العام * قيادة مُوحَّدة +0 6÷15 * دعم حليف خارجي +4 =+2.5		* الرفض الشعبى للنظام +4 * احتلال عسكري خارجي +4 * اعتماد النظام على الميليشيات +3 المعدل * انهيار اقتصادي شامل +4 العام * استنزاف عسكري للنظام +4 6÷22 * تعاطف شعبي عربي وإسلامي +3 =+3.6
	مجموع نقاط محور القوة والفرص 3.6+2.5 = +6.6		
محور الضعف والمهددات	نقاط الضعف (-1 الأفضل ، -6 الأسوأ)		المهددات (-1 الأفضل ، -6 الأسوأ)
	* خلافات داخلية -4 * اقتتال داخلي -5 * تعدد المرجعيات القيادية -3 * تعددية الفصائل المقاتلة -3 * اختراقات أمنية -3 المعدل * تمويل خارجى مشروط -3 العام 6÷21 =-3.5		* دعم قوة دولية للنظام -4 * مجموعات داعش والمدخلية -2 * حرب نفسية وإعلامية ضد الثورة -3 * تسامح النظام العالمي مع النظام -3 * وضع مشروع التقسيم على الأرض -4 * دعم نظام القمع العربي للنظام -4 المعدل العام 6÷20 =-3.3
	مجموع نقاط محور الضعف والمهددات 3.3+3.5 =-6.8		

الشـكل الثاني: تحديد موقع النتيجة النهائية، على محور القوة والضـعف من جانب، ومحور الفرص والمهددات من جانب آخر، وبالتالي معرفة الاستراتيجية واجبة الاتباع، في المرحلة المحددة:



وتؤشر هذه النتيجة وبوضوح، إلى معاناة الساحة الثورية السورية، حيث تعاني من انكسارات خطيرة في نقاط القوة، ومن أهمها غياب القيادة الموحدة، وغياب المشروع السياسي الثوري، ومع ذلك وقعت النتيجة في مربع استراتيجيات التنافسية والتوازن، لوجود عناصر أخرى في الفرص المتاحة في الساحة الثورية، وهي التي أسندت وجَبَرت الضعف الخطير، في بعض نقاط القوة، كفقد القيادة الموحدة، وفقد المشروع السياسي، وهو ما أثَّرَ على النتيجة النهائية، ولو ارتفع الأداء في مجال القيادة، والمشروع السياسي، لتحولت المعادلة تحولا كبيرا، وتحققت معادلة استراتيجيات التفوق والمغالبة.

- **الخطوة الثانية في بناء الاستراتيجية: رسم الرؤية، والغايات، والمسارات** الاستراتيجية للمشروع؛ وللتذكير بموقع هذه الخطوة، من بقية الخطوات والمسارات، في بناء الخطة الاستراتيجية، للساحة الثورية، نستعرض هذا المخطط، بعنوان "هرم الاستراتيجية":



ويمكن أن نقف على الملاحظات التالية، في هذه الخطوة، وهي:

- **بعد أن انتهت مرحلة التقويم، وتحليل الفجوة، يمكن استثمار مُجمل** نتائج ذلك التقويم، في الرجوع مرة أخرى إلى إعادة النظر في صياغة "رؤية" المشروع، من حيث المضمون والتعبير، وقد سبق أن عرَّفنا الرؤية في مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، بأنها تعبر عن الحُلم والرؤية النهائية، أو الشكل النهائي، الذي نود أن تكون عليه الدولة، التي ستنتج عن الثورة، ومشروعها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.
- **وأما الرسالة، فهي المُهِمَّة التي ستؤديها المكونات الثورية، من أجل تحقيق** الرؤية والمشروع، سواء كانت، حكومة ثورية، أو قيادات فصائلية، أو جيش تحرير،



إلى غير ذلك من الهيئات، والتشكيلات الثورية، المتكاملة، والمتعاونة، للوصول إلى الرؤية النهائية للمشروع، وقد أفردنا مسألة بناء وبلورة الرسالة، أو المهمة، في خطوة مستقلة، سوف تأتي في سياق هذه المرحلة.

- وأما منظومة القيم، فهي تشكل المُوجِّهات الأساسية للأداء الاستراتيجي، في المستوى التخطيطي والمستوى التنفيذي، وسوف نقف على قائمة بهذه المنظومة، في الخطوات القادمة من هذه المرحلة.

- وأما الغايات، أو الأهداف الكُبرى والنهائية، في مشروع الخطة الاستراتيجية، فهي التي سوف تحدد وتؤشر إلى نجاح المشروع من فشله، كما أنها ستقود الأداء الكُلّي للمشروع، وعمليَّاته الأساسية؛ وتتمحور غايات المشروع الثوري غالبا حول القضايا التالية:

الغاية الأولى: تحقيق النصر النهائي العسكري، والسياسي، على نظام الطغيان الذي ثار الشعب ضده.

الغاية الثانية: نجاح الشعب الثائر في تنصيب النظام السياسي، الذي يُمثِّله، ويُعبِّر عن سيادته واستقلاله.

الغاية الثالثة: تحقيق السيادة الكاملة، على جغرافية البلاد وحدودها وثرواتها.

الغاية الرابعة: اعتماد الدستور، الذي يمثل الثورة، والنابع من عقيدة الأمة، ومنظومتها القيمية، وامتدادها التاريخي.

الغاية الخامسة: تحقيق التكامل الإقليمي، والعالمي مع عمق الأمة الإسلامية وامتدادها البشري.

- ثم تأتي عملية وضع واعتماد المسارات الاستراتيجية، والتي تختزل كل أنواع الأداء الكُلِّي والتخصصي، في الخطة الاستراتيجية؛ وغالبا ما تنقسم هذه المسارات إلى:

المسار السياسي والفكري

المسار العسكري والأمني



مسار الاقتصاد والثروات والتكنلوجيا

المسار الاجتماعي والتعليمي والصحي

مسار العلاقات الدولية

حيث يتوجب وصف الإنجازات النهائية، في كل مسار من المسارات الخمسة، والشكل التنظيمي والإداري، لكل مسار، سواء في المستوى الدستوري، أو المستوى التنفيذي، وكذلك وصف المراحل الأساسية لكل مسار، وتحديد الهياكل والمؤسسات، التي سوف تقوم على تنفيذ تلك المسارات.

- ثم تأتي عملية تحويل المسارات الاستراتيجية السابقة، إلى مشاريع تنفيذية، وفق الأسس الحديثة، في وضع المشاريع، ومتابعة تنفيذها، بما يتناسب والحالة الثورية.

- ثم تأتي أخيرا عملية تحويل المشاريع إلى خطط تنفيذية سنوية.

- الخطوة الثالثة في بناء الاستراتيجية: وضع واعتماد منظومة القِيَم وضوابط الأداء في المشروع.

وتتكون هذه الخطوة بدورها من عمليتين:

أما العملية الأولى، فهي عملية وضع ومراقبة منظومة القيم، التي ينبغي أن تسود وتطبق في الأداء المؤسسي.

وأما العملية الثانية، فهي اعتماد ومتابعة ضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع.

فإذا جئنا للعملية الأولى، فهي معنية بمراقبة الأداء القيادي، في إدارة الساحة الثورية في المقام الأول، وإدارة المشروع السياسي، وفق ما تقتضيه أصول ومفاهيم السياسة الشرعية، وقِيَم المشروع السياسي الراشدي، وتطبيقاته في المجالات التالية:

القيم التي تحكم علاقة المؤسسة القيادية بالناس والشعب بكل فئاته

القيم التي تحكم علاقة المؤسسة القيادية بالفئات المتنافسة على القيادة والتوجيه بعضها ببعض، أو قيم تداول السلطة



القيم التي تحكم الصراع العقائدي بين الأمة وأعدائها في الداخل والخارج.
القيم التي تحكم مسار انعتاق الأمة من مرحلة الغثائية والوهن.
القيم التي تحكم علاقة المؤسسة القيادية بثروات الأمة وتأمينها وإدارتها.
القيم التي تحكم المؤسسة القيادية في علاقتها بالأصول الشرعية والقضاء.
القيم التي تحكم نظام المساءلة والمحاسبة على الأداء القيادي بكل مستوياته.

حيث يمكن استعراض القائمة التالية من المنظومة القيمية، على سبيل النموذج، لا على سبيل الحصر:

- الأصل في علاقة الأمة باليهود والنصارى العداوة إلى يوم القيامة والاستثناء محدود.
- عدم السماح لليهود والنصارى وأوليائهم باختراق صفوف الأمة وفرض وصايتهم السياسية عليها.
- عدم الخلط بين ممارسة النظام السياسي في الأمة لمهامه في العلاقات الدولية، وبين تحريم اتخاذ اليهود والنصارى أولياء.
- الجهاد والإعداد ماض إلى يوم القيامة، ولا وصاية لأحد عليه، والأصل تعاون الأمة على أدائه، ولا يجوز تفريق جهاد ناحية عن ناحية أخرى في الأمة.
- وحدة حُرُمات الأمة المتمثلة في دينها، ودمائها، ومقدساتها، وأراضيها، وثرواتها.
- السيادة والمرجعية النهائية في النظام السياسي الراشدي هو للشريعة الإسلامية ولا ينافسها في ذلك أي مرجع آخر.
- السلطان حق للأمة فتُولِّي وتختار من تعتقد بقدرته على القيام بأمانات الإمارة وتطبيق النظام السياسي الراشدي، ولا يفتئت أحد على الأمة في حقها هذا.
- الأصل في الإمارة والنظام السياسي الراشدي القيام بأمر الدين والأمة.
- الأصل في الإمارة والنظام السياسي الراشدي تطبيق شرع الله عز وجل.

- الأصل في الإمارة والنظام السياسي الراشدي خدمة الأمة والقيام على مصالحها العليا.
- الأصل في النظام السياسي الراشدي أن الشريعة ونظامها القضائي حاكم على جميع مؤسسات النظام السياسي وخاضع له.
- من أصول النظام السياسي الراشدي إدارة التعددية في الأمة بين مُكوِّناتها المختلفة، من مجتهدين، وجماعات، ودول، وشعوب، وقوميات، وأعراق، وقبائل ونواحي، إلى غير ذلك من المكونات.
- الأصل في علاقة مكونات الأمة بعضها ببعض الولاء بين المؤمنين، والمستمد من الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين، فلا يُصرف الولاء لأرض، ولا لوطن، ولا لعرق، ولا لقوم، ولا لملك، ولا لحاكم.
- من أصول النظام السياسي الراشدي أن يخضع الأمير للشورى المُلزِمة فيما يخص توليته وعزله، وفرز مصالح الأمة العليا.
- من أصول النظام السياسي الراشدي، أن يخضع الأمير ووزرائه للمراقبة والمحاسبة، من قبل الأمة وممثليها، من أهل الحل والعقد بشكل مباشر، ومن المحتسبين والآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر بشكل عام.

- ثم تأتي العملية الثانية في هذه الخطوة، وهي اعتماد ومتابعة ضوابط الأداء الكُلِّي في المشروع:

وهي مجموعة من المعايير الفنية، وأدوات المتابعة، التي تضمن التوازن بين عمليات المشروع الأساسية، فقد ثبت بأن قوة وفعالية الجهود، التي تُبْذل في التخطيط الاستراتيجي للمشروع، لا تضمن تنفيذا قويا وفاعلا للخطة، ولا تضمن توازنا بين عمليات المشروع الأساسية، ما لم تلتزم قيادة المؤسسة، بمجموعة من ضوابط ومؤشرات الأداء، كما يلي في النموذج التالي:

- نموذج بطاقة التوازن، لضبط الأداء في المؤسسات (balance scorecard)، حيث تختلف عملية تطبيق معايير أو مؤشرات الأداء، بحسب المؤسسة المعنيَّة، وبحسب المرحلة التي تمر بها الساحة الثورية، ولكن يمكن اقتراح هذا النموذج، لتطبيقه في متابعة أداء الوزارات في الحكومة الثورية، والمؤسسات العامة، والأحزاب السياسية، ومراكز البحوث والدراسات، والمعاهد العليا، وغيرها من المؤسسات:

وتتوزع بطاقة التوازن إلى أربع أقسام، فيُعنى القسم الأول بالجمهور الذي أنشأت المؤسسة لخدمته، ثم القسم الثاني، وهو الذي يُعنى بالعمليات الأساسية في المؤسسة، وضبط أدائها، بحيث لا تطغى عملية على أخرى، ثم القسم الثالث، وهو الذي يُعنى بالوضع الداخلي للمؤسسة، من عمليات التطوير، والتدريب، وتوقع التحولات والتغيير، وتمكين العاملين، من المشاركة وتطوير قدراتهم ومهاراتهم، ثم القسم الرابع، وهو الذي يُعنى بالجانب المالي، وضبط الأداء فيه، وتكتمل العملية عبر بناء مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) في كل قسم من الأقسام الأربعة، وفق الأهداف الاستراتيجية التي وُضعت للمؤسسة.

- كما يمكن استخدام نفس النموذج، الذي قامت بعض الهيئات الدولية بتعديله، لصالح ضبط الأداء الحكومي [1]، والذي أقترح تطبيقه في ظل الحكومات الثورية، وخصوصا في مرحلة الاستقرار النسبي، وفي المناطق المحررة، وقد أدْخلتُ بدوري، بعض التعديلات على النموذج، الذي يمكن أن يُساهم في ضمان توازن أداء الحكومة الثورية، وفق الأهداف الاستراتيجية لوجودها، ولخدمة مجتمعها، كما هو في الشكل التالي:

بطاقة مؤشرات الأداء الحكومي المتوازن وفق الأهداف الاستراتيجية					
اعتبارات الشعب والجمهور	فاعلية الخدمات الحكومية	المصداقية والشفافية والمحاسبة	استقلال النظام القضائي ونزاهته	الاستقرار الأمني	تساوي فرص العمل السياسي
اعتبارات العمليات الأساسية للمؤسسة	برمجة العمليات الأساسية	تطبيقات وفاعلية الأتمتة	الاستعداد للسيناريوهات	أنظمة دعم القرارات	استقرار الأداء السيادي
اعتبارات قدرات المؤسسة	إدارة وقيادة التغيير	التدريب والتأهيل	البحث والتطوير	تمكين العاملين ومشاركتهم	رضا العاملين
الاعتبارات الاقتصادية والمالية	مصداقية الميزانية العامة	الرقابة الشعبية	إدارة الزكاة وشرعية الضرائب	الضمان الاجتماعي	إدارة الثروة والاستثمار

(1) https://freebalance.com

- **الخطوة الرابعة في بناء الاستراتيجية: رسم الخطط التنفيذية، وطرائق الأداء**

ويمكن تحقيق هذه الخطوة، عبر تحويل المسارات الاستراتيجية، التي وصفناها في الخطوة الثانية، إلى مشاريع تفصيلية، ذات أهداف محددة، كما في النموذج التالي:

- يمكن تحويل المسار السياسي والفكري إلى مشروع يهدف إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

الهدف الأول: وضع واعتماد دستور الثورة.

الهدف الثاني: وضع واعتماد عقيدة وفلسفة المشروع السياسي للثورة.

الهدف الثالث: اعتماد المدونة الشرعية في القضاء وفي جميع شؤون الدولة والمجتمع.

الهدف الرابع: وضع واعتماد المنظومة القيمية في الأداء الفكري والإعلامي

- كما يمكن تحويل المسار العسكري والأمني، إلى مشروع يهدف إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

الهدف الأول: وضع واعتماد مدونة التربية والإعداد العسكري العقائدي والأخلاقي والمهني.

الهدف الثاني: وضع واعتماد مدونة الأداء الأمني العقائدية والأخلاقية والمهنية.

الهدف الثالث: وضع واعتماد استراتيجية البناء العسكري المؤسسي والتقني الصناعي.

الهدف الرابع: وضع واعتماد استراتيجية الاكتفاء العسكري الذاتي والتكامل مع شعوب الأمة المسلمة.

- كما يمكن تحويل مسار الاقتصاد والثروات والتكنلوجيا إلى مشروع يهدف إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

الهدف الأول: وضع واعتماد استراتيجية تنمية الثروات والحفاظ على البيئة.

الهدف الثاني: وضع واعتماد استراتيجية الأمن الغذائي والمائي.

الهدف الثالث: وضع واعتماد استراتيجية التنمية الاقتصادية في جميع المجالات والمتكاملة مع شعوب الأمة المسلمة.



الهدف الرابع: وضع واعتماد استراتيجية النمو العلمي والتقني والصناعي مع التكامل والانفتاح على شعوب الأمة المسلمة.

وهكذا في بقية المسارات الاستراتيجية.

- الخطوة الخامسة في بناء الاستراتيجية: وضع الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة (حكومة، حزب، مركز دراسات، ...الخ)

وهي الخطوة التي نختتم بها مشروع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، حيث ميّزنا بينها وبين الخطوات السابقة التي تشكل المرحلة السابعة، من وضع الخطة، حتى يسهل الوقوف عليها، من الناحية الفنية، مقارنة ببقية الخطوات، كما أن خطوة وضع استراتيجية المؤسسة في هذه المرحلة، قد أصبحت سهلة وميسورة، بعد أن اتضحت جميع خطوات وضع الخطة الاستراتيجية.

- ولتسهيل واختصار وضع الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة، فسوف نستخدم أحد نماذج التخطيط المناسب لهذه المهمة، وهو النموذج المُختصر، المُسمَّى ب "MOST"، حيث تشير حروف النموذج إلى الكلمات التالية:

المهمة أو الرسالة Mission

الأهداف Objectives

الاستراتيجية Strategy

الخطط التنفيذية Tactics

- وسيكون مجال التطبيق المقترح لهذا النموذج في إطار مؤسسة (الحزب السياسي) في الساحة الثورية، مع إمكانية استخدام النموذج لاي مؤسسة أخرى، وكيفية بناء خطة الحزب الاستراتيجية الخاصة به، مع افتراض أن طاقات الحزب القيادية، وخبراؤه، قد شاركوا في مراحل وضع وبناء الخطة الاستراتيجية في الساحة الثورية، لأن تلك المشاركة سوف تُسهِّل عليهم كثيرا، عملية وضع الخطة الاستراتيجية للحزب.

- سوف يستلهم الحزب السياسي رؤيته ورسالته من رؤية المشروع الاستراتيجي للساحة الثورية، حيث سيعمل الحزب في ظل تلك الرؤية، ويسهم مع بقية مُكوِّنات الساحة الثورية في تحقيقها، كما يمكن دمج رؤية ورسالة الحزب في صيغة واحدة، كما هو مقترح في النموذج القادم.

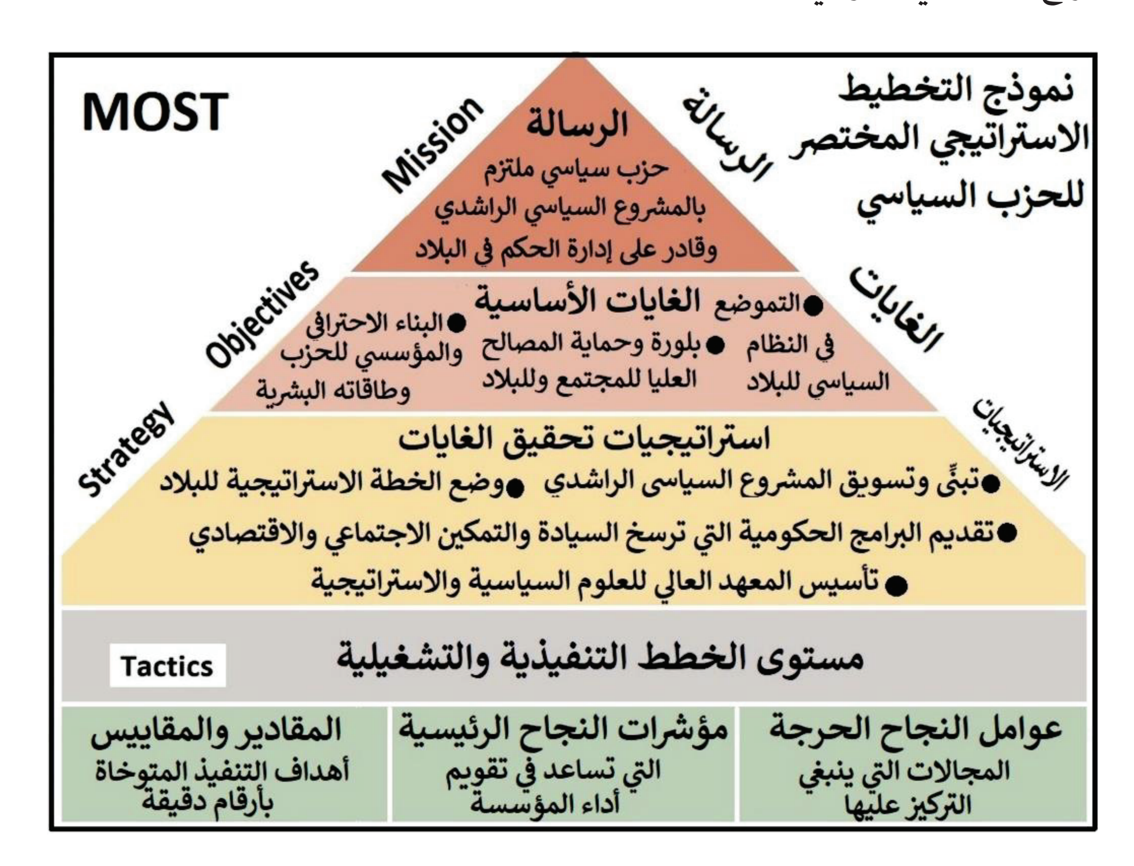


- وبالرُّغم من استخدام النموذج التخطيطي (MOST) لوضع استراتيجية الحزب السياسي، لكن من المستحسن أيضا، استصحاب أهم مراحل ومنهجية التخطيط الاستراتيجي، التي تم وصفها سابقا، في مراحل وضع الخطة الاستراتيجية للساحة الثورية، وخاصة المرحلتين التاليتين:

المرحلة السادسة: مرحلة دراسة بيئة المشروع وتحليل الفجوة

المرحلة السابعة: مرحلة بناء الخطة الاستراتيجية في شكلها النهائي

- ولتسهيل عرض واستخدام النموذج التخطيطي (MOST)، قمت بوضع النصوص المقترحة التالية، كتصور لخطة الحزب الاستراتيجية، وهي مقترحات تتوافق مع متطلبات حراك الحزب السياسي في أي ساحة ثورية، ومستجيبة لرؤية المشروع السياسي الثوري.



✿ ✿ ✿